

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور الجهاز المصرفي في تفعيل السوق المالي دراسة حالة الجزائر

مقدمة من طرف الطالبتين:

سداوي فايزة

بطاهر أمينة

تحت إشراف المؤطر الجامعي:

أ.د. شريف طويل نور الدين

د. بن عمارة دليلة مساعدة المؤطر

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. بلهادف رحمة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة عبد الحميد ابن باديس	رئيسا
أ.د. نور الدين شرف طويل	أستاذ التعليم العالي	جامعة عبد الحميد ابن باديس	مشرفا
د. القري عمار	أستاذ مساعد	جامعة عبد الحميد ابن باديس	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم ، الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على رسول الله

اهدي ثمرة هذا العمل إلى منبع الحنان التي طالما ساندتني وغمرتني بحنانها إلى من علمتني مبادئ الحياة إلى أمي حفظها الله وأطال في عمرها وبارك في صحتها

على من سهر وتعب وعمل وتحمل جل أعباء تربيته، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من علمني ان ليس للعلم حدود، إلى اعظم إنسان في الوجود... إلى أبي أطال الله في عمره وبارك له في صحته.

إلى من عزهم عزلي، إلى إخوتي أيوب، سفيان، أحلام، مروة، جهان، حفظهم الله.

إلى أغلى الناس على قلبي أبناء أختي إياد و سيرين أسعدهم الله.

إلى من قاسمتني هذا العمل أمينة وكل عائلتها.

إلى الذين قاسموني رحم الصداقة والدراسة لن أنساهم وكيف أنسى من تبتسم الدنيا بوجودهم فاطمة،

أحلام، إيمان، نصيرة، هديل، سمية

إلى كل زملائي بدفعة الاقتصاد النقدي والبنكي 2022

الإهداء

الحمد لله وكفى... ثم الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا هدانا الله ووفقنا بنعمته وعونه في إتمام هذا العمل

فبعد جهد جهيد وعمل فريد وبتوفيق من الله العزيز الحميد

اهدي هذا العمل إلى :

الرفيقة أحزاني سندي وعزائي في شقائي إلى لذتي في حياتي

أمي حفظها الله وطال في عمرها

إلى والدي العزيز الذي أتمنى أن يشهد ثمرة عملي

إلى من عزهم عزلي إلى أخواتي: صارة، فرح، جمانة، هدى، ميليسا

إلى رفيقتي التي قاسمتني هذا العمل فائزة وكل عائلتها

والى صديقات المشوار اللاتي قاسمتني لحضاته رعاهم الله ووفقهم

أحلام، إيمان، زهور ووفاء

إلى كل قسم اقتصاد النقدي والبنكي وجميع دفعة 2022

إلى كل من كان لهم اثر في حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسبهم عقلي

الشكر و التقدير

بداية الشكر لله عزوجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذا البحث،

ونشكره راكعين الذي وهبنا الصبر و المطاوعة والتحدي لنجعل من هذا علم ينتفع به

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف "نور الدين شريف الطويل"

على كل ما قدمه لنا من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جانبها المختلفة

كما نتقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان للأستاذة "بن عمارة دليلة"

على كل النصائح والتوجيهات والتي لم تدخر جهدا في سبيل انجاز هذا العمل بهذه الصورة

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد كتب الله لهم ذلك في ميزان حسناتهم..... أمين

قائمة

المحتويات

قائمة المحتويات

الإهداء	
الشكر والعرفان.....	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال.....	
1.....	مقدمة
4.....	الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي
5.....	تمهيد
6.....	المبحث الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي
6.....	المطلب الأول: ماهية الجهاز المصرفي
7.....	المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي
9.....	المطلب الثالث: خصائص وأهمية الجهاز المصرفي
9.....	1- الخصائص
9.....	2- الأهمية
10.....	المبحث الثاني: عموميات حول البنوك
10.....	المطلب الأول: تعريف ونشأة البنك
12.....	المطلب الثاني: أهداف البنوك وأهميتها
12.....	1. الأهداف
13.....	1. أهميتها
14.....	المطلب الثالث: أنواع البنوك ووظائفها
14.....	1. أنواع البنوك
15.....	1. وظائفها:
17.....	المطلب الرابع: تقييم الأداء في البنوك
17.....	1- تعريفه
18.....	2- أدوات تقييم الأداء:
18.....	المبحث الثالث: الأوراق التجارية
18.....	المطلب الأول: لمحة حول الأوراق التجارية
20.....	المطلب الثاني: أنواع الأوراق التجارية

22	المطلب الثالث: الوظائف الاقتصادية للأوراق التجارية
24	خلاصة الفصل:
25	الفصل الثاني : عموميات حول السوق المالي.....
26	تمهيد
27	المبحث الأول: عموميات حول السوق المالي
27	المطلب الأول تعريف السوق المالي وأنواعه :
27	1- تعريف السوق المالي :
30	المطلب الثاني : المتعاملون في السوق المالي
30	1- أركان السوق المالي :
31	2- عناصر السوق المالي :
32	المطلب الثالث: دور السوق المالي في الاقتصاد.....
33	المبحث الثاني: عموميات حول البورصة
33	المطلب الأول: نشأة و تعريف البورصة
33	1-التطور التاريخي للبورصة:
34	2-تعريف البورصة
35	المطلب الثاني : الإطار العام لتنظيم البورصة:
36	المطلب الثالث: الأوراق المالية المتداولة البورصة
41	المبحث الثالث: آلية التداول في البورصة
41	المطلب الأول: عماليات البورصة و أوامرها
42	المطلب الثاني: مؤشرات البورصة:
46	المطلب الثالث: تسعيرات البورصة
49	خلاصة الفصل
50	الفصل الثالث : دور الجهاز المصرفي في تفعيل السوق المالي.....
51	تمهيد
51	المبحث الأول : الجهاز المصرفي الجزائري
51	المطلب الأول : تعريف الجهاز المصرفي الجزائري
52	المطلب الثاني : تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري
52	1. مرحلة ما قبل الاستقلال (قبل سنة 1962)
54	2. مرحلة الاستقلال :
54	3. مرحلة الإصلاحات :
58	المطلب الثالث : هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد و القرض و الإصلاحات.....

61.....	المبحث الثاني: بورصة الجزائر
61.....	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لبورصة الجزائر
64.....	المطلب الثاني: أسواق بورصة الجزائر وشروط القبول فيها:
67.....	المبحث الثالث : تقييم واقع بورصة الجزائر
67.....	المطلب الأول : واقع بورصة الجزائر
70.....	المطلب الثاني:تحليل بورصة الجزائر
72.....	المطلب الثالث : دور القطاع المصرفي في الارتقاء في البورصة:
75.....	خاتمة.....
78.....	قائمة المراجع.....

الملخص

قائمة الجداول

الجدول رقم 01: بعض تعاريف البورصة	33
الجدول رقم 02: خصائص الأسهم و السندات	38
الجدول رقم 03: الشركات المدرجة في بورصة الجزائر	62
الجدول رقم 04: مؤشرات أسعار بورصة الجزائر خلال شهر ماي 2022.....	65
الجدول رقم 05: مؤشرات نشاط بورصة الجزائر خلال شهر ماي 2022	66
الجدول رقم 06: نشاط الوسطاء في عماليات بورصة الجزائر(حجم التداول) خلال شهر ماي 2022....	67
الجدول رقم 07: تطور أسعار بورصة الجزائر خلال شهر ماي 2022.....	68
الجدول رقم 08: مؤشرات القيمة السوقية لشهر ماي 2022	69

قائمة الأشكال

8	الشكل رقم 01 : مكونات الجهاز المصرفي .
28	الشكل 02: تقسيمات السوق المالي
62	الشكل 03: التسعيرة الرسمية لبورصة الجزائر
68	الشكل 04: تطور الاسعار في بورصة الجزائر خلال شهر ماي
70	الشكل 05: تطور القيمة السوقية خلال شهر ماي 2022

المقدمة

يمثل الجهاز المصرفي أهم القطاعات التي تساهم في إدارة الاقتصاد و مواكبة التطورات الحاصلة ، حيث يتميز بتأثيره على التنمية الاقتصادية بصفة عامة و التنمية المحلية بصفة خاصة كونه يحتل مركز حيوي في النظم الاقتصادية و المالية . و يتمثل الدور الرئيسي للجهاز المصرفي في توفير القنوات اللازمة لتعبئة المدخرات و كذلك التوزيع الكفئ لهذه المدخرات على استثمارات متنوعة حيث كلما نما و اتسع النشاط الاقتصادي كلما ارتفعت حسابات البنوك و تنوعت خدماتها و هذا ما يبرز أهمية و الدور الذي تلعبه البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية .

فيفي ظل تطور العولمة على كافة الأصعدة و بصفة خاصة الصعيد الاقتصادي و المالي ، و بعد زوال الحواجز بين البورصة و البنوك و تدويل المعاملات المصرفية و ظهور الكيانات المصرفية العملاقة ، و زيادة المنافسة الدولية على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، أصبح من الضروري النهوض بالقطاع المصرفي الجزائري بالشكل الذي يجعله قادرا على مواجهة هذه التطورات ، حيث أصبحت قدرة البنوك الجزائرية على النمو و التطور ترتبط بمقدرتها على مواكبة هذه التغيرات و كذلك على المنافسة في مجال الخدمات و المنتجات التي تقدمها المصارف .

تعتبر البورصة واحدة من آليات اقتصاد السوق عرفه منذ فترات طويلة حيث ارتبط تطورها بالتطور الاقتصادي و الصناعي الذي مرت به معظم دول العالم ، حيث ترتب على ذلك إصدار المزيد من الأوراق المالية، كما تم أيضا استحداث أنواع جديدة منها ، حيث تمثل هذه الأخيرة سوق مثالي تتحقق فيه منافسة حرة و تتحدد فيها الأسعار وفق قانون العرض و الطلب ، و المستثمر حينما يقرر استثمار أمواله في سوق الأوراق المالية .

و هكذا أصبحت البورصة كهزمة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية القومية من جهة ، و مصدر هام لتوفير الاستثمار لهذه القطاعات التي توجد بها سيولة غير مستقلة .

و مع هذا التطور أصبحت المؤسسات المصرفية خاصة البنوك منها تتعامل بالبورصة أي أصبح السوق محور أعمالها ، الشيء الذي يساعد على زيادة انتشارها و توسع نشاطاتها و ذلك لالتقاء العارضين و الطالبين في مكان واحد و زيادة الثقافة المصرفية .

الإشكالية

ما هو دور الجهاز المصرفي في تنشيط السوق المالي ؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستناد بالأسئلة الفرعية التالية :

- 1- ما هو واقع الجهاز المصرفي الجزائري ؟
- 2- ما هو واقع بورصة الجزائر؟
- 3- ما هي الآثار المترتبة على المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية المتخذة ؟
- 4- ما المقصود بالأسواق المالية ؟
- 5- فيما تتمثل أنواع الأسواق المالية ؟

1. الفرضيات

- يبرز واقع المنظومة المصرفية الجزائرية متأخرا جدا مقارنة مع طلبات العمل المصرفي العالمي وعدم فعاليته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية .
- وجود التوجهات الجديدة للجهاز المصرفي على المستوى العالمي نتج عنه تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية ، و من هذا أصبحت وظيفة النظام المصرفي بعيدة عن المستوى المطلوب مما دفعت بالسلطات الجزائرية إلى تبني إصلاح النظام المصرفي الجزائري بشكل حتي .
- الأسواق المالية جهاز مالي يربط بين المدخرين والمستثمرين .
- الأسواق المالية تتخذ شكلين أسواق رأس المال ، أسواق النقد .

2. أهمية الدراسة

- محاولة تشخيص منظم للحالة التي وصل إليها النظام المصرفي ومدى تأثير أهم وظائفه .
- المساهمة في إعطاء صورة حية عن واقع النظام المصرفي الجزائري .

3. منهج الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات السابقة اتبعنا المنهج الوصفي الاستنباطي الذي يتناسب مع الدراسة التي نقوم بها . إذ يساعدنا على عرض جميع المعلومات ، و المنهج التحليلي الذي يسمح لنا بتفسير هذه المعلومات و تحليلها و هذا راجع إلى طبيعة الدراسة و موضوع البحث

4. أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الذاتية لمعرفة طريقة عمل البنوك و علاقتها بالبورصة .
- علاقة هذا الموضوع بالتخصص .

- معرفة دور البنوك وأهميتها من أجل النهوض بالاقتصاد وذلك بالتعامل مع البورصة .
5. صعوبات الدراسة

- قلة المراجع خصوصا الكتب المتعلقة بالنظام المصرفي الجزائري .
- عدم وجود كتب حول بورصة الجزائر .
- عدم القدرة على الإلمام بالموضوع نظرا لتوسع موضوع الدراسة .

6. تقسيمات الدراسة

بدأنا دراستنا بمقدمة عامة ، وهي عبارة عن مدخل للموضوع ، وقد قسمنا الموضوع لثلاثة فصول ، حيث أن كل فصل مقسم إلى مباحث وكل مبحث مقسم إلى مطالب .

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى مدخل للجهاز المصرفي ، من تعريف و مكونات مع إلقاء نظرة عن النظام البنكي مع التطرق إلى مجموعة من تعاريف البنك وأنواع وأهم وظائف البنوك ، وفي هذا الفصل تحدثنا أيضا عن أنواع الأوراق التجارية وأهم وظائفها .

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى مفاهيم أساسية حول البورصة من مفهومها و ذكر أهم المتعاملون في السوق المالي ، وكذلك آليات التداول في البورصة .

أما في الفصل الثالث الذي يلم و يجمع كل من الفصل الأول و الثاني و الذي يتناول في دراسته دور الجهاز المصرفي في تفعيل السوق المالي ، بالإضافة إلى محاولة الربط بين السوق المالي (البورصة) و الجهاز المصرفي (البنوك).

و في الأخير ختمنا هذا البحث بخاتمة عامة تلم بكل جوانب الموضوع مع إبراز نتائج هذه الدراسة و بعض التوصيات.

7. دراسات سابقة:

* فالي نبيلة"استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية دراسة حالة البنوك الجزائرية " وهي عبارة عن أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية جامعة سطيف 1 سنة 2017. و تتمحور إشكالية البحث حول ماهية الاستراتيجيات التأهيلية الضرورية اللازمة لتأهيل المؤسسات المصرفية في الجزائر بشكل الذي يعزز نجاعتها و يؤدي الى تقوية مكانتها في الاقتصاد الوطني حيث تطرق الباحث الى دور الجهاز المصرفي الجزائري في الاقتصاد الوطني و اهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري في ظل البيئة

المصرفية الجديدة كما تطرق الى سياسات و استراتيجيات التأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة :

- تحقيق الجهاز المصرفي معدلات مرتفعة من الربحية نتيجة لسياستها التوظيفية
- للجهاز المصرفي دور هام في تمويل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تعبات المدخرات من جمهور المتعاملين معه
- حاجة القطاع مصرفي الجزائري إلى سياسات و استراتيجيات تحديث و تأهيل تتيح له القدرة مواكبة هذه التطورات و التحديات
- يجب تأهيل و تطوير للخدمات المصرفية الجزائرية كونها بعيدة جدا عن مستوى اداء البنوك الجزائرية
- احتياج المؤسسات إلى استراتيجيات و آليات مختلفة لمواجهة عمليات التطوير المعاصرة في المجال المصرفي من اجل زيادة قدرتها التنافسية

* أمينة بوردو " واقع آليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الاقتصاد الجزائري " جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، المجلد 7 ، العدد 1 ، 2019 ، تناولت هذه الدراسة تحليل واقع بورصة الجزائر واليات تفعيلها لتمويل الاقتصاد الجزائري باستخدام المنهج و الوصفي و التحليلي كما درست ايضا ضعف مؤشرات البورصة خلال الفترة الممتدة بين 2011-2018 كما اعطت بعض الحلول من أجل تفعيل بورصة الجزائر وذا اعداد منظومة تجارية وصناعية جاهزة لممارسة النشاط البورصي ومن بين هذه الحلول :

- نشر الثقافة البورصية والترويج لها من خلال وسائل الإعلام
- تنمية القطاع الخاص والقطاع العام وتطوير أساليب الشراكة فيما بينها لإعداد منظومة تجارية وصناعية جاهزة لممارسة النشاط البورصي
- إدراج الصكوك الإسلامية في بورصة الجزائر لاستقطاب مدخرات الأفراد المتمسكين بمبادئ نالشرعة الإسلامية

* بورمة هشام " النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية " وهي عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص إدارة مالية جامعة سكيكدة، سنة 2009، وتتمحور اشكالية البحث حول كيفية تأهيل وتطوير النظام المصرفي الجزائري وزيارة قدراته التنافسية للتأقلم. ومن أهم ما توصل إليه الباحث في دراسته:

وجود نظام مصرفي ومالي متطور يعتبر من بين مقومات ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره م تدفق الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات العجز

لم يتغير أسلوب تعامل الدولة مع البنوك العمومية بعد صدور قانون النقد والقرض 10-90 حيث كان من المفروض أن تتمتع هذه البنوك باستقلالية وأن تخضع للقواعد التجارية، غير أن الواقع أثبت أن هذه البنوك ما زالت موضوعة تحت رقابة إدارية
عدم وضع البنوك العمومية الجزائرية الإطار المناسب لترقية علاقاتها مع زبائنها لتصبح عملية شراكة عملية يمكنها أن تتجسد في تعاون متن وفعال

الفصل الأول:

عموميات حول الجهاز المصرفي

تمهيد

احتل النظام المصرفي منذ فترة طويلة أهمية كبيرة في مختلف النظم الاقتصادية، وله أهمية كبيرة في الاقتصاد ، حيث تمثل البنوك المصدر الرئيسي لتمويله و القناة الرئيسية لتداول الكتلة النقدية ، مثل القطاعات المختلفة يرتبط الاقتصاد بالبنوك في علاقة تبادلية وثيقة تتمثل في عملية الإقراض المصرفي ، وذلك من خلال تحصيل الودائع و منحها في شكل قروض ، وبالتالي لعب دور الوسيط المالي من خلال التوفيق بين رغبات أصحاب الفائض المالي و العجز المالي .

و يستمد هذا الموضوع أهميته من كونه يدرس واقعا اقتصاديا يمارس يوميا لارتباطه الوثيق بالحياة العلمية مما يجعله موضوعا للمصلحة العامة و الخاصة ، حيث كان الهيكل الاقتصادي القوي لأي دولة يعتبر العنصر الأساسي و المعيار الأساسي لقياس التقدم و النمو و يتحقق ذلك فقط من خلال تفعيل دور المؤسسة .

و على هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل التعرف على الجهاز المصرفي و أهم مكوناته مع ذكر أهم الخصائص و أهمية الجهاز المصرفي و كذلك التركيز على البنوك باعتبارها عنصر أساسي .

المبحث الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي القاعدة الأساسية لاقتصاد الدول فنجاح الاقتصاد مرهون بتطوره واستقراره فهو المحرك والدافع الأساسي لمختلف الاقتصاديات نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي من توسع في دائرة نشاطه والتنوع في بنوكه ، وكبر حجم أعماله.

المطلب الأول: ماهية الجهاز المصرفي

تعتبر العودة إلى النشأة الأولى للنظام المصرفي خطوة ضرورية لمعرفة جيداً ، و يتمثل النظام المصرفي لأية دولة في نمط من التنظيم والذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينها ، كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية وتجدر بنا الإشارة مكونات الجهاز المصرفي تختلف من بلد إلى آخر وهذا حسب درجة التقدم الاقتصادي لوجه عام ، ونوع التنظيم الذي تعمل في ظله مختلف وحدات النظام المصرفي .

و على العموم فإن أي نظام مصرفي لا بد أن يحتوي على بنك مركزي و البنوك بمختلف أنواعها بالإضافة إلى مؤسسات مالية أخرى .

لقد تعددت تعاريف الجهاز المصرفي فمن أهمها نذكر:

- هو ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين ، و الذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات و التي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات و التوجيهات التي يتولاها البنك المركزي و التنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة¹.
- يقصد به مجموع المصارف العاملة في بلد ما و الذي يضم جميع النشاطات التي تقوم بممارسة العمليات المصرفية و خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان ، و السلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي الخزانة و البنوك المركزية².
- هو مجموع الهيئات و المنشآت التي تشارك في إدارة النقود من خلال مجموعة من الأحكام القانونية والتنظيمية ، بحيث يكون هدفها تحديد شروط خلق وتداول النقود من جهة وتحديد شروط عمل الهيئات التي تعمل على خلق النقود وتضمن من تداولها من إلى أخرى ، نلاحظ من خلال هذا التعريف

عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود و البنوك الأساسية والمستحدثات ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ص¹
ط . د . هدى زمولي ، د . عواطف مطرف ، مكانة البنوك و تغير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية و المصرفية ، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال مجلد 04 ، العدد 02 ، 2021²

أنه تم التركيز على مجموع الأطراف القانونية المنظمة لألية عمل الأجهزة المصرفية ، بوضع مجموعة من الشروط التي يجب على هذه الأجهزة احترامها و السير فوقها خاصة فيما يخص عملية خلق و تداول النقود .¹

- هو مجموع المصارف العاملة في بلد ما و الذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان ، ويعمل هذا الجهاز المصرفي في إطار النظام المالي العام الموجود في الدولة ، و الذي يضم إلى جانب هذا الجهاز المصرفي كل المنشآت المالية المتخصصة و السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية ، و المتمثلة أساسا في البنك المركزي و الخزينة العامة .
- من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الجهاز المصرفي على أنه مجموعة من المصارف و البنوك التي تعمل وفق أنظمة و قواعد محددة و معينة .²

المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي

يقصد به المؤسسات المصرفية و القوانين التي تعمل عليها هذه المؤسسات و يتكون من :

- المؤسسات المصرفية: على رأسها لابتك المركزي و يتكون من أنواع مختلفة من المؤسسات المصرفية و تختلف باختلاف النشاطات و الأعمال التي تمارسها فهناك البنوك التجارية و المركزية البنوك المتخصصة البنوك الإسلامية و الشاملة
- الأنظمة و القوانين التي تحكم عملها: على العادة يتم إصدار في كل دولة عدد من الأنظمة و القوانين التي تحكم أعمال المؤسسات المصرفية التي تعمل فيها و تنظمها و من بين هذه القوانين:
 - قانون البنك المركزي: يقوم بتنظيم عمل البنك و تحديد أهدافه و وظائفه و علاقته مع المؤسسات المصرفية العاملة في البلد، كما تقوم بعض الدول التي لا يتواجد فيها بنك مركزي بإنشاء سلطة نقدية تسمى سلطة النقد تقوم بالعديد من أعمال البنوك المركزية.
 - قانون البنوك : و الذي يحدد إجراءات ترخيص البنوك و شروط الترخيص و الأعمال التي من المفترض أن تقوم بها . و تلك الأنشطة المحظورة و حق البنك المركزي في الإشراف الكامل عليها .
 - قانون مراقبة العملة الأجنبية : هو الذي يمد شروط التعامل بالعملة الأجنبية و كيفية تحديد أسعارها و ينظم دخولها و خروجها إلى البلاد ، و التي يجب على المؤسسات المصرفية الالتزام بها .

فريد بخراز، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2015 ، ص 143¹

عبد الله خبايا ، الاقتصاد المصرفي ، دار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2013 ، ص 266²

- نظام مكاتب التمثيل: التي يصدرها البنك المركزي لتنظيم عمل المؤسسات المصرفية و المالية الأجنبية التي ترغب في فتح مكاتب التمثيل لها في بلد البنك المركزي فيحدد هذا النظام شروط فتح مكتب التمثيل ، والأعمال التي يمارسها من أجل جمع البيانات و خدمة عملائه¹ .
الشكل رقم (01) : مكونات الجهاز المصرفي .



مصدر : من إعداد الطالبتين

نوي نور الدين ، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود و المالية ، جامعة الجزائر ، 2008 – 2009 ، ص 3¹

المطلب الثالث : خصائص وأهمية الجهاز المصرفي

3- الخصائص : يمكن إبراز خصائص الجهاز المصرفي في النقاط الموالية :

- يتكون الجهاز المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز
- يخضع الجهاز المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي .
- إن هذا الجهاز له عدة فروع وواسع الانتشار كما تغطي فروعه كامل التراب الوطني .
- أنه جهاز مملوك بالكامل الدولة (ملكية عامة) و من أمثلها البنك المركزي و بنك التنمية للمدن والقرى .
- أنه جهاز قائم يركز على محدود كم البنوك للقيام بالعمليات المصرفية .
- أنه جهاز ذو مستوى واحد .¹

4- الأهمية :

يعتبر الجهاز المصرفي محرك أساسي للتنمية الاقتصادية في البلد فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور بدون تواجد جهاز مصرفي ، وبهذا أصبح الجهاز المصرفي مؤسسة لا يمكن لاستغناء عنها في أي نظام اقتصادي بالنظر إلى دورها الأساسي الذي تلعبه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال قياسها بتقديم الخدمات التالية :

- تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع عامة ، فتقبل المصارف التجارية ودائع تحت الطلب ، وودائع التوفير، وودائع للأجل ، أما المصارف الإسلامية فتتنظم عملية قبول الودائع بطريقة شرعية حيث تقبل كغيرها الودائع الجارية (تحت الطلب) بينما تنظم عملية قبول ودائع التوفير لأجل على أسس إسلامية خالية من الفوائد المصرفية ، وتسميها الودائع الاستثمارية وتربط أرباح هذه الودائع بأرباح استثماراتها ؛
- تمويل الاستثمارات حيث تستخدم المصارف المدخرات المجمععة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع ، فتساعد على زيادة عدة مشروعات في البلد مع زيادة فرص التشغيل والتوسع القائم ، وتخفيض مشكلة البطالة ، ورفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع ؛

نابي فاطمة الزمراء ، الجهاز المصرفي و آثاره في تنشيط السوق المالية ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، مستغانم ، 2018 – 2019 ، ص 6¹

- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل الغير مباشر بفتح الإعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير ونسديد ثمن المستوردات بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية من أجل استيراد الآلات وتحديد مخصصات التعليم وغيرها ؛
- المساعدة على تنفيذ مشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولتية من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس المال اللازم لضمان قيامهم بالتنفيذ ؛
- المساهمة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الكبيرة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي هي بحاجة عليها الشركات السياحية والعقارية ، إذ تحتاج مثل هذه المنشآت إلى أموال ضخمة لا يستطيع تقديمها بنك واحد ، أو قد لا يستطيع تحمل مخاطر إقراضها بهذا المبلغ ، خاصة أن المصارف المركزية لا تسمح لبنك أن يمنح قرضا كبيرا لعميل واحد دون موافقته ، ولذا تقوم المصارف بالاشتراك في منح قروض كبيرة ؛
- تسهيل إجراء الحوالات و تسليمها للمواطنين ، فتساهم في مخاطر نقل النقود ؛
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد ؛
- حفظ أموال الأفراد والتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود ، باستخدام الشيكات و بطاقات الصرف الآلي ؛ ، وغيره من
- : ونشجيع عملية الاالا ت لدى المواطنين ونعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات وفرص الاالا ت التي تسعى للحصول على الأموال¹.

المبحث الثاني : عموميات حول البنوك

لقد عرفت البنوك بصفة عامة تغيرات هامة عبر التاريخ مما أدى إلى تطوره من كل النواحي، فأثرت تأثرت بمحيطها السياسي،الاقتصادي،المالي والنقدي، وحتى الاجتماعي والثقافي،كل ذلك إلى بروز وظائف جديدة بالنسبة للبنوك تماشيا مع هذه التطورات و مواكبة لمتطلبا .

المطلب الأول : تعريف ونشأة البنك

لا يوجد تعريف محدد للبنوك، بسبب التنوع الكبير في مساهمة المؤسسات التمويلية في تقديم وظيفة أو أكثر من الوظائف التي تؤديها البنوك .

ولهذا تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك :
هم :

هـ ، إدارة المصارف ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر ، 2008 ، 5¹

التعريف الكلاسيكي: هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. للأولى فائض مالي وتحتاج إلى تنميته والحفاظ عليه والثانية لديها عجز وتحتاج إلى الأموال من أجل استثمارها أو تشغيلها أو كلاهما، وقد ينظر إلى البنك على أنه المؤسسة التي لا تتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغيير المستمر في السنة المصرفية.¹

التعريف الحديث: هو مجموعة من الوسطاء الماليين يقبلون الودائع التي تدفع عند الطلب، أو بشروط محددة، ويقومون بعمليات وخدمات التمويل الداخلي والخارجي من أجل تحقيق أهداف التنمية. سياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتبأشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.²

حسب المشرع المصري: "البنك هو كل شخص طبيعي أو معنوي عمله الرئيسي قبول الودائع ويتم دفعها تحت الطلب أو بعد آجال".

وحسب المشرع الأمريكي: "البنك هو منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف، سواء حصلت على التصريح من الحكومة المركزية، الاتحادية أو الفدرالية..."³

البنك هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، حيث تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها على من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها.⁴

نشأته وتطوره:

كلمة مصرف في اللغة العربية تقابل بنك في اللغة الأوروبية وهي مشتقة من كلمة إيطالية بانكو، والتي تعني المائدة وكانو المشتغلين بأعمال الصرافة يضعون عملات مختلفة على موائد ذات واجهة زجاجية، ويقوم الجمهور بكسر الزجاج علنا في حال ما إذا توقف أحدهم عن أداء التزاماته قبل غيره.

نشأ البنك وتطور عبر عدة أحداث ومراحل متتالية، حيث تعود البدايات الأولى للعمليات المصرفية إلى عصر بابل () في الألفية الرابعة قبل الميلاد، بينما عرف الإغريق أربعة قرون قبل الميلاد، وهي البداية الأولى للعمليات. تمارس من قبل البنوك المعاصرة مثل صرف العملات وحفظ الودائع ومنحها أما

1 د. محمد عبد الفتاح الصبري، إدارة لبنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأ، 2006 13

2 إدارة البنوك، الطبعة الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2019 47

3 إسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017 73

4 قبائلي حورية، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص فرع تسويق، جامعة الجزائر 3 2013-2014 3

البنوك في شكلها المالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة في العصور الوسطى بعد الحروب الصليبية وازدهار المدن الإيطالية ، فكانت نتيجة تلك الحروب تراكم الثروات والنمو المتزايد للعمليات المصرفية مما أدى إلى ضرورة التعامل مع فكرة قبول الودائع من اسم إلى اسم ثم تطويرها إلى شهادات إيداع كاملة.¹

المطلب الثاني : أهداف البنوك وأهميتها

2. الأهداف :

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم صحح ، أو بعبارة أخرى تعظيم قيمة السهم في البورصة مما يؤدي إلى تعظيم ثروة أصحاب حق الملكية ويأتي ذلك من خلال تعظيم الإيرادات أو تقليل النفقات أو كليهما معا .

1.1- الربحية : ربح المصرف هو صافي الفائض بين إجمالي إيراداته وإجمالي تكاليفه ، يتم الربح إذا حاول البنك تعظيم إيراداته أو تقليل تكاليفه . أما جانب الإيرادات فيتحقق نتيجة نشاط البنك فيأخذ شكل الفائدة على القروض التي يمنحها للغير أو العوائد لأصوله المالية بمختلف أشكالها العملات التي يحصل عليها مقابل مختلف الخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه.²

1.2- النمو : يتبين هذا الهدف من خلال تعظيم نشاط الاقتراض والإيرادات ويتحقق ذلك بجهد انتمائي منتظم ومكثف يراعي شروط الاقتراض الجيد واستقطاب العملاء المميزين والتقييم المستمر لأداء و سياسة البنوك المنافسة في السوق.³

1.3- السيولة : هي إمكانية تحويل القرض إلى نقد في ما عاد الاستحقاق وقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته . لذلك نجد أن البنوك تقوم بتوظيف أموالها في توليفة وتشكيلة متكاملة من الأصول المناسبة التي تجعل من قدرة البنك على وتعتمد البنوك التجارية بشكل كبير على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي ، و يحق لجزء كبير من هذه الودائع سحبها عند الطلب ، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال . وهذا يعني أن البنك التجاري قد يتعرض لطلبات سحب كبيرة في وقت واحد ، مما يحتم على البنوك التجارية الحفاظ على نسبة سيولة تتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل . ولا يقصد بالحفاظ على معدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في شكل مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فلن يكون قادرا على تحقيق

قبائلي حورية ، مرجع سابق ، ص 4¹

زة بن سميحة ، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل

ب 2002-2003 5²

3

الأرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.¹

1.4- الأمان : لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأسمالها , ه
النوع معناها التهام جزء من أموال المدعين و بالتالي إفلاس البنك التجاري و لهاذا تسعى البنوك تجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من
2 .

و من خلال استعراض هذه الأهداف نلاحظ وجود تعارض كبير و واضح بينها فالاحتفاظ بالسيولة الكاملة يؤثر على الربحية كما أن السعي لتعظيم الربح يقود البنك إلى , و هو ما يدمر هدف الأمان , يسعى البنك دائما إلى الملائمة بين هذه الأهداف و الذي ينعكس من خلال الدور الفعال للإدارة البنكية .

2. أهميتها :

تتضح أهمية البنوك من خلال ثلاث محاور أساسية وهي :

- دورها النشط و الفعال و قدرتها على تمويل المشاريع ا .

- خروجها من النشاط و الوظائف التقليدية و قيامها بمهام تقديم خدمات مصرفية حديثة .

- دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها و مراسلها المنتشرة عبر العالم .

نلاحظ مما سبق أن الأهمية الاقتصادية لنشاط البنوك و دورها يتمثل في ما يلي :

1. جذب و تجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات التي تعمل على زيادة الناتج المحلي و ذلك يخلق قيمة

إنتاجية جديدة تمكن من فتح آفاق تنمية للمجتمع .

2. قيامها بدور بارز في الأسواق المالية من خلال :

- قيامها بدور الوسيط للعملاء في السوق المالية من شراء و بيع الأوراق المالية و تحصيل الأرباح الناتجة لصالح العملاء مقابل عمولة معينة .

- شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها الخاص في السوق المالية .

1 24 برقي ، إدارة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006

طه طارق ، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية الإ : 2000 160²

3. اتساع نشاطها و تطوير خدمة التجارة الخارجية , و يتمثل هذا النشاط في الاعتمادات المستندية والحوالات و أسعار العملات و غيرها .

4. تعتبر البنوك أحد ركائز النشاط لاقتصادي و مصدر للتمويل , حيث يتوسط بين أصحاب الموارد المالية الفائضة و الموارد النادرة أو التي لها عجز في الموارد المالية .

تقوم البنوك بمنح المساعدات للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تمويل نشاطها و مشاركتها الاستثمارية¹.

المطلب الثالث : أنواع البنوك ووظائفها

2. أنواع البنوك :

1.1- البنوك التجارية : هي بنوك تقبل ودائع تحت الطلب أو لأجل محددة و تقوم بممارسة عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته و ذلك سعياً وراء تحقيق أهداف خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي².

1.2- البنوك المركزية : هي منشأة مصرفية عليا تضع الرخ في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي و بالتالي النظام الاقتصادي في الدولة³.

1.3- البنوك الإسلامية : تقوم بنفس عمليات البنك التجاري إلا أنها تختلف عنها في طريقة توظيفها , فهي تعتمد على المضاربة الإسلامية في توظيف الأموال⁴.

1.4- البنوك الصناعية : تختص هذه البنوك بتمويل الأنشطة الصناعية في المجتمع , القروض و التسهيلات الائتمانية أو تضمن أراضي المصانع و المباني المقامة عليها أو الآلات و المعدات الرأسمالية فيه . كما تمويل هذه البنوك العمليات الجارية في مجال النشاط الصناعي , المواد الخام الصناعية أو السلع الوسيطة أو تامة الصنع فيها⁵.

1.5- البنوك الزراعية : تقوم بمنح قرض للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال⁶.

1.6- البنوك العقارية : تقوم بتقديم قروض إلى الشركات الإنشائية مقابل تأمينات أو رهونات عقارية⁷.

1

¹ ، إدارة البنوك تقليدية الماضي و الالكترونية المستقبل ، المكتبة العصرية ، 2007 ، 17

² ، إدارة البنوك ، دارالجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005 ، 11

³ . محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 2007 ، 26

⁴ . حسن أحمد عبد الرحيم ، اقتصاديات النقود و البنوك ، الأولى مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2007 ، 76

⁵ نفس المرجع السابق ، ص 27

⁶ سامر جلدة ، البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ، 20

1.7- البنوك المتخصصة : وتمثل تلك المؤسسات التي تخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين أو أكثر

لمدة متوسطة أو طويلة الأجل في شكل قروض و استثمارات , إلى المتخصصة تسعى إلى ممارسة أنواع مختلفة من الخدمات المصرفية , حتى لفترات قصيرة في إطار عمل مصرفي شامل . البنوك المتخصصة تختلف عن البنوك التجارية في بعض النواحي من حيث مصادر الأموال تعتمد البنوك التجارية بشكل أساسي على الودائع التجارية و الادخارية , و الاعتماد على الاقتراض من الغير , أما من حيث الاستخدامات فالبنوك التجارية غالبا ما تمنح قروضا قصيرة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية و بشكل أساسي إلى القطاعات التجارية , بينما تركز تخصصه أنشطتها المصرفية على قطاعات اقتصادية محددة و لا تعتمد في كثير من الأحيان على التنوع في هذا المجال .¹

2. وظائفها:

2.1- خلق نقود الودائع: تتميز البنوك التجارية بقدرتها على تكوين أموال للودائع و التي تشكل جزءا مهما من هذا يعتمد على الحساب تحت الطلب الذي يفتحه لعميله , و تعتبر هذه الوظيفة من

أهم وظائف البنوك في الوقت الحاضر.²

2.2- منح الائتمان: حيث تقدم البنوك التجارية قروضا قصيرة الأجل لرجال الأعمال و المستثمرين و غيرهم

من إكمال عملهم و في المقابل تدفع فائدة للبنك مقابل هذه القروض عند تاريخ محدد متفق عليه عند قيمة القرض و الفائدة يتم دفعها , أو يتم تحديد القرض لفترة أخرى إذا ما رغب المقترض في ذلك . تساهم البنوك التجارية في تعزيز النشاط الاقتصادي للدولة حيث أن هذا الدور له أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للمجتمع. المبدأ الأصلي هو أن البنوك التجارية تقدم قروضا قصيرة الأجل (تقل مدتها عن عام) , و لكن لوحظ في الآونة الأخيرة أن البنوك التجارية بدأت في التوسع في

توسعة و طويلة الأجل , و لقد ساعدها ذلك في التطور الذي حدث للأسواق المالية . القروض التي تقدمها هذه القروض مضمونة بضمان عيني (كعقار ما أو أسهم في بعض الشركات أو ما شابه ذلك) أو بضمان شخصي (كأن يكفل شخص آخر ذو ثقة المدين) أو بدون ضمان و هنا لا يحصل بنك التجاري على أي ضمان و يكتفي بالوعد الذي أخذه على صاحب القرض (تري) . يستند البنك في ذلك إلى سمعة المقترض () و متانة مركزه المالي .³

. فلاح حسن عداي الحسيني , مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري , إدارة البنوك (مدخل كمي و استراتيجي معاصر) , دار وائل للنشر ,

الرياض 2000 14

النقود و البنوك , دار البداية ناشرون و موزعون , الطبعة الأولى , 2009 92

73

. حسن أحمد عبد الرحيم , اقتصاديات النقود و البنوك

2.3- قبول الودائع : يهي نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك ، ويعني ذلك قبول البنك التزامه لها أمام صاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية ، و يترتب على عملية الإيداع فتح بما يسمى بالحساب المصرفي ، و باعتبارها أبرز الأعمال فهي تحرص دائما على تنميتها "فهذا الفتح يحقق لكل صاحب الوديعة عدة فوائد فالعميل يمكن أن يستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك المتعلقة بتنظيم تعاملاته المالية المستقبلية و الاستفادة من الخدمات البنكية كالحصول على دفتر خاص (تر) أو دفتر الشيكات كذلك يحصل على عائد () على الأموال المودعة¹ . وتعمل البنوك على التنمية المصرفية و الادخارية من خلال التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية ، تبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب و الإيداع و رفع كفاءة الأوعية الادخارية ، و تنقسم الودائع على

هـ :

- الودائع الجارية: تتمثل في الحساب الجارية المفتوحة من قبل العملاء في البنوك التجارية، و يحق لمالك هذه الودائع السحب أو الإيداع في أي وقت دون إخطار البنك بذلك. يتم التعامل مع هذه الإيداعات عن طريق الشيكات، حيث يقوم شخص مالك للوديعة السحب منها عن الشيكات و نظرا لذلك فإن هذه الودائع الجارية تسمى ودائع تحت الطلب.
- الودائع الغير جارية: و ينخفض معدل حركتها مقارنة بالودائع الجارية و هذا نتيجة القيود التي يعرضها البنك على نشاطها ، و هذه الودائع لا يتم تداولها عن طريق الشيكات ، و لكن يتم التعامل فيها عن طريق القيود الدفترية التي تتم في سجلات البنوك بالخصم و بالإضافة ، و للودائع الآجلة عدة صور تذكر منها:²
 - الودائع بإخطار: تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات بأنواعها من خلال تنويع حسابات الودائع للأفراد و المؤسسات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب من حسابات الودائع لهم . هـ أنهم ليسو بحاجة إلى مبلغ معين من المال لفترة زمنية محددة ، و يريدون استثمار هذه المبالغ طوال المدة التي لا يحتاجها فيها ، بحيث يكون له الحق لسحب هذه الأموال عندما يحتاجها ، لذلك يشجع البنك هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم . في حسابات الودائع بإشعار مسبق ، يدفع فوائد المودعين مقابل المبالغ المودعة في هذه الحسابات ، و لكي يقوم البنك التجاري بدفع فائدة بمعدلات عالية ، فإنه يعمل على استثمار هذه الأموال بأرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التي يدفعها للعملاء .
 - الودائع الآجلة : و هي ودائع تودع في البنك التجاري لا يحق لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك .³

محمود يونس و آخرون ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر ، الطبعة الأولى ، مصر ، ص 32¹

حسن أحمد عبد الرحيم ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مرجع سابق ، ص 72²

ذ . في ، النقود و البنوك (بين النظرية و التطبيق) ، دار المستقبل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2009³

2.4- الاستثمار في الأوراق المالية : تتمثل في الأسهم و السندات حيث تقوم البنوك بشرائها عندما تتوقع ارتفاع أسعارها ، و تباع ما لديها من أوراق مالية عندما تنبأ بحدوث انخفاض في أسعارها و يسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير مباشر أما إذا ساهمت البنوك مباشرة في إنشاء بعض الاستثمار مباشر و هو ما يحدث بنسبة معينة .¹

المطلب الرابع: تقييم الأداء في البنوك

3- تعريفه :

وهو تقييم الأداء الاقتصادي على مستوى الوحدات الإنتاجية باستخدام وسائل وأساليب مختلفة في ضوء معايير محددة من أجل معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة لتلك .

ولتقييم الأداء في البنوك أهمية كبيرة خاصة في ظل العولمة التي شهدتها القطاع البنكي حيث وجب على هذه البنوك تحسين نوعية أداء العاملين فيها و مختلف المستويات الإدارية وكذا ترشيد النفقات و نظم علم الإدارة و هذا من اجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية و مواكبة التطورات القائمة في البنوك الأ.

وهنا نشير إلى أنه هناك 03 مستويات لتقييم أداء أعمال البنوك وهي:

- **المستوى القومي:** وهذا المستوى يعبر عن البنوك ودورها في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الأ. ني.
- **المستوى القطاعي:** ويتضمن هذا المستوى الجهاز المصرفي بصفة عامة والبنك المركزي بصفة خاصة ويهدف هذا المستوى إلى قياس كفاءة أداء البنوك من ناحية السياسة النقدية و الائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.
- **مستوى البنك ذاته:** هنا تركز الإدارة البنكية على تنظيم الربحية وتحقيق الرشد في أداء الخدمة البنكية حيث هناك عدة مؤشرات من أجل تقييم الأداء في البنوك و تكمن هذه المؤشرات في التعبير على .²

1 عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مرجع سابق ، ص 124

منصوري عبد الله ، صالح صبرينة ، دراسة القطاع العمومي الجزائري من خلال تقييم الأداء و قياس الكفاءة ، مجلة الحقوق و العلوم الإذ

4- أدوات تقييم الأداء:

2.1. الميزانية التقديرية: يجب أن تعد بيانات الميزانية التقديرية بطريقة سليمة وبالدفقة المطلوبة وهذا من أجل مقارنة النتائج الفعلية بالتقديرات الموضوعية في الميزانية وتجرى هذه المقارنات بصفة دورية و لاكتشاف الأخطاء فور حدوثها .

2.2. التقارير: وتتضمن هذه التقارير مختلف نواحي النشاط في البلد كتطور الودائع وفقا لأنواعها وكذا و مصروفات البنك و هذا فضلا عن التقارير المتعلقة بنسبة الاحتياطي و السيولة و كذلك تقارير نواحي النشاط و الخدمات الأخرى للبنك ، يجب أن تتصف هذه التقارير بالبساطة في فهم محتوياتها و أن يتم عرضها بالصورة التي لا تتطلب مجهودات لأعوان الإدارة على فهمها .

2.3. تحليل المركز المالي : وتكمن أهميته في معرفة كل من السيولة و ملائمة رأس المال و مستوى توظيف الأموال و الربحية كما أن للسيولة أهمية كبيرة في البنك خاصة بالنسبة لأصحاب الودائع تحت التي قد يطلبونها في أي وقت وإذا تأخر البنك عن الدفع قد فتح باب الإفلاس و يجب على البنوك ان تهتم بتوظيف الأموال و سرعة دورانها من أجل تحقيق ربح أكبر و هذا في حدود طبيعة الأعمال التي يتم تمويلها.

كما يجب على البنوك تحقيق تناسب بين الأموال المملوكة للبنك و الأموال الأخرى حتى لا يعتمد البنك بصفة تامة على أموال الغير باعتبار البنك مسؤول عن أي تدهور يحصل و من أجل إلغاء ضياع الوقت و الجهد للإداريين و زيادة كل من الربح و الإنتاجية .¹

المبحث الثالث: الأوراق التجارية

نظرا لتطور الحياة التجارية كان من الضروري تطبيق فكرة التعامل بالأوراق التجارية لتوظيف الثقة بين التجار و تسيير و تفعيل التعاملات التجارية ، لذلك فرضت فكرة التعامل بالأوراق التجارية و حلولها محل النقود نفسها في الوسط التجاري لما لها من قيمة قانونية و عملية .

المطلب الأول : لمحة حول الأوراق التجارية

تعتبر الأوراق التجارية ضمن الأوراق المالية قصيرة الأجل و تتراوح مدتها ما بين يوم واحد و 9 أشهر . تصدر قيم كبيرة تفوق مائة ألف أو حتى نصف مليون دولار و هي غير مضمونة و بالتالي تقوم المؤسسات المعروفة بتصفيتها الائتمانية العالية (من بينها البنوك التجارية و شركات التأمين و صناديق التقاعد) . ه .

و مع ذلك بدأت و خلال السنوات الأخيرة تتحلّى الشركات بمراتب ائتمانية أدنى بإصدار الأوراق المذكورة لكن بضمنان موجودات حقيقية و موازية أو عن طريق خطابات ائتمانية مصرفية .

عموما تكون هذه الأداة قابلة للتداول في الأسواق المالية مقابل عوائد معينة و التي هي عادة منخفضة مقارنة بأسعار الفائدة و خاصة أسعار الفائدة المتميزة المفروضة على قروض بعض البنوك المقدمة إلى
: ن .

تركز آلية تداول الأوراق التجارية على المستثمرين الذين يشترون هذه الأوراق عندما تكون قيمتها السوقية منخفضة و ثم انتظارهم حتى ترتفع هذه القيم ليستفيدوا من الفرق بين أسعار الشراء و أسعار البيع و بعد ذلك يجرى ترقب انخفاض الأسعار من جديد لشراء الأوراق المعنية و بذلك يمكن إعادتها إلى المؤسسات أو الجهات المصدرة لها .

كما أنه يوجد نوعين أساسيين من الأوراق التجارية الأولى تدعى بالأوراق المباشرة و التي يتم إصدارها مباشرة من قبل البنوك التجارية و شركات التأمين و الصناديق المشتركة و ذلك دون الحاجة إلى وساطة السماسرة أو المتاجرين و الثانية تدعى بأوراق المتاجرين أو الأوراق الصناعية تصدر من قبل شركات غير مالية كالمؤسسات ، المرافق العامة و الشركات الصناعية و شركات النقل أو حتى تجار التجزئة .

تعد الأوراق التجارية كوسيلة استثمارية إلى بداية القرن التاسع عشر حيث كانت تتولى إصدارها ير . غير أن هذا الاتجاه قد تغير منذ بداية عشرينيات القرن الماضي و عندما بدأت البنوك التجارية و ثم شركات التأمين و صناديق التقاعد و دوائر الضمان الحكومية تقوم بإصدار هذه الأوراق أو شراؤها لحسابها الخاص .

حيث جاء هذا التغيير نتيجة اهتمام المستهلكين الزائد على الطلب على السلع المعمرة و بالخصوص السيارات فتزايدت القروض الشخصية قصيرة الأجل لتمويل هذا الطلب و استتبع ذلك ظهور شركات متخصصة في تمويل المستهلكين مثل (G) .

و بناء على هذا المبدأ تأتي مجمل المشتريات حاليا عن طريق التجار الذين يشترون الأوراق من الشركات المصدرة ثم يبيعونها حالا بأسعار أعلى بقليل إلى المستثمرين . و قد شكلت هذه المشتريات خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي حوالي (60%) من مجموع مشتريات الأوراق : في
الأ :

و هذا شجع على التوسع في أسواق الأوراق التجارية هو تعدى عر الفائدة المفروض على القروض البنكية ، و عليه يلاحظ ازدياد الإقبال على الاستثمار في الأوراق التجارية خلال الربع الأخير من القرن العشرين بحوالي

(12%) بلغ مجموع قيم الأوراق التجارية في الأسواق المالية الأمريكية (1178.200) في 1999 بعد أن كان هذا المجموع (4.5) مليار دولار في العام 1960.

و هذا ما أدى إلى ارتفاع المساهمة النسبية للأوراق التجارية في مجموع الأوراق المتداولة في الأسواق النقدية من حوالي (20%) في عام 1970 إلى أكثر من (30%) في النصف الثاني من التسعينات ، وقد جاء ذلك على حساب الدور النسبي لأذونات الخزينة المركزية و الإيداعات المصرفية القابلة للتداول حيث هبط الدور بالنسبة لكل منها حوالي (15%)¹.

ويمكن تعريفها على أنها صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء بعد وقت قصير ، تقبل التداول بطريقة التظهير أو للمناولة و يقبلها المصرف التجاري كأداة تسوية الديون و المراد بالأوراق التجارية هنا الكمبيالة و السند الإذني ، أما الشيك فيستحق الدفع لدى الإطسح عليه .

المطلب الثاني : أنواع الأوراق التجارية

1. الكمبيالة : هي ورقة تجارية تحتوي أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا معيناً بمجرد اطلاعه عليه في تاريخ معين لأمر شخص ثالث هو المستفيد . و تحتوي الكمبيالة على ثلاث أطراف هم :
 - الساحب هو الذي يصدر الأمر بالدفع .
 - المسحوب عليه وهو متلقي الأمر بالدفع .
 - المستفيد وهو الذي يصدر الأمر بالدفع لصالحه .
- ٢ عن الكمبيالة للغير عن طريق التظهير و لا يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
- الحامل هو الذي ينتقل إليه الحق الثابت في الكمبيالة.

ولهذا الأخير أن يتنازل بدوره عن الورقة حتى تستقر في يد الحامل الأخير و الغالب أن لا ينتظر حامل الكمبيالة أو الحملة المتعاقبون من بعد حلول تاريخ الاستحقاق ثم يقدمها للمسحوب عليه للوفاء ، بل إنه يجب تقديمها إليه قبل ميعاد الاستحقاق لكي يتم التوقيع عليها بالقبول ، و كل المتعاقبين للكمبيالة ملزمون اتجاه الحامل الأخير بضمان القبول من جهة و ضمان الوفاء في تاريخ الاستحقاق

و أشخاص الكمبيالة الثلاثة (الساحب ، المسحوب عليه ، المستفيد) بينهم علاقات قانونية سابقة فالساحب يسحب الكمبيالة على المسحوب عليه لأنه دائن المسحوب عليه بمبلغ مساو لقيمة

مصطفى يوسف كافي و أسواق مالية و مصرفية ، دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016 ، 91-92-93¹

الكمبيالة يمثل مثلا ثمن البضاعة أو مبلغ القرض و سمي الحق الذي للساحب على المسحوب عليه بمقابل الوفاء، و هناك علاقة أخرى بين الساحب و المستفيد يكون فيها الأمدينا للثاني ، كأن يشتري الساحب بضاعة من المستفيد و يحزر له كمبيالة وفاء بالثمن ، و تسمى هذه العلاقة بوصول القيمة و إذا كانت الكمبيالة لا تتضمن إلا مقابل وفاء واحدا ، فإن وصول القيمة يتعدد بتعدد مرات انتقال الورقة و ينطبق على كل العلاقات القائمة بين الحملة المتعاقبين .¹

2. الشيك : و هو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشارا إلى جانب النقود الورقية و هو عبارة عن وثيقة تتضمن الأمر بالدفع الفوري للمبلغ المحزر عليه و قد يكون المستفيد شخصا معروفا مكتوب اسمه في الشيك ، و قد يكون غير معروف إذ كان الشيك محررا لحامله و لهذا فالشيك هو عبارة عن سند لأمر دون أجل و يشبه الكمبيالة باعتباره يتضمن عملية بين ثلاث أشخاص (الساحب ، المسحوب عليه ، المستفيد) و يتم تداول الشيك من يد إلى يد و استعماله في إجراء العمليات فإذا كان هذا الشيك محررا باسم معين فإن تداوله يتم بمجرد من إلى يد أخرى .

لج الشيك باعتباره أمرا من صاحب الساحب إلى البنك من أجل دفع مبلغ معين إلى شخص آخر هو أساس ما يعرف بنقود الودائع بحيث يسمح بتسوية المعاملات دون تحويل مبالغ حقيقية بل بمجرد القيام بتسجيلات محاسبية في دفتر البنك تبعا لاستلامه لهذه الشيكات .²

3. سند لأمر: هو عبارة عن صك مكتوب تبعا لشروط معينة محددة وفقا لأنظمة بشكل قانوني محدد يتضمن تعهد شخص معين يسمى المحزر بدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ محدد أو قابل للتحديد لأمر أو لإذن شخص يسمى المستفيد .³

كما يستعمل في إجراء معاملات أخرى مع شخص آخر سواء في تسديد صفقة تجارية . ت
قرض ، و يتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد عن طريق عملية التظهير شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير ، و عندما يتم هذا القبول يدخل في التداول و بالتالي يتحول إلى وسيلة للدفع لذلك نقول أن السند لأمر ورقة تجارية تتحول لوسيلة الدفع بواسطة التظهير . ه
قبل حلول تاريخ الاستحقاق فإن حل هذا الأجل أمكن تحويل هذه الورقة إلى سيولة تامة أي إلى نقود قانونية يقتصر عند تحريره على وجود شخصين فقط هما المتعهد و المستفيد ، فالمتعهد

. . مصطفى كمال طه ، أ. زائل أنور بندق ، الأوراق التجارية و وسائل الدفع الالكترونية الحديثة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013

¹ 14

قصارى حسينة ، شلابي جميلة ، دور الأوراق التجارية في الاقتصاد دراسة حالة الكمبيالة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التطبيقية

مركز البويرة ، 2003 – 2004 ² 20

³ www.droit-dz.com

أو المحرر هو منشئ السند وهو الذي يلتزم بأداء المبلغ إلى المستفيد دون أن يطلب الأداء من شخص آخر كما هو الحال في سند السحب ()¹.

المطلب الثالث: الوظائف الاقتصادية للأوراق التجارية

تؤدي الأوراق التجارية وظائف اقتصادية كبيرة الأهمية خاصة في مجال التجارة بين التجار و من بين هذه :

1- أداة لوفاء بالديون : تعد هذه الوظيفة من بين أهم الوظائف الاقتصادية حيث تشترك جميع أنواع الأوراق التجارية في أدائها ، حيث أن الأوراق التجارية قابلة للتحويل إلى نقود عن طريق خصمها لدى البنوك والحصول على قيمتها فوراً ، وبالتالي يمكن استخدامها كأداة للوفاء تقوم مقام النقود في تسوية الديون فمثلاً إذا أجرى شخصان صفقة بينهما كانت النتيجة أن أحدهما أصبح دائناً للآخر بمبلغ معين و نفس الوقت أجرى الدائن في هذه الصفقة صفقة أخرى مع شخص آخر ولكن في هذه الصفقة الثنية أصبح مدينا فلا بد من أن يقوم بدفع المبلغ الواجب دفعه نقداً للدائن الثاني ، فإنه يحوله للمدين الأول للوفاء بقيمة الصفقة و لكي يتحقق ذلك فإنه يلجأ لتحرير الكمبيالة ، يوجه فيها أمراً إلى المدين الأول بدفع المبلغ المراد دفعه لأمر الدائن الثاني بمجرد الإطلاع ، وبهذا نرى أن الكمبيالة قامت بدور النقود في الوفاء واستيفاء مثلها مثل النقود تماماً ، و يقوم الشيك أيضاً بنفس المهمة و هي الوفاء بالديون في المعاملات ، و غاية الأمر المحال عليه في حالة الشيك يكون دائماً أحد البنوك و ليس شخصاً طبيعياً أو معنوياً ، وبالرغم من الدور المهم للأوراق التجارية في هذا الخصوص حيث أنها تقوم بالتقليل من تداول النقود واجتناب المتعاملين بها في إطار الدقة والضيق إلا أنها لا تغني تماماً عن النقود لأن النقود لازمة للوفاء بقيمة الأوراق التجارية².

2- أداة ائتمان : إن للائتمان دوراً هاماً في الحياة التجارية فيتعامل التجار فيما بينهم بالأجل فيقوم التاجر بدين فإذا احتاج التاجر الآخر إلى نقود يظهر السند للتاجر و تبقى الورقة التجارية تتداول بين التجار حتى يستفي حقها وهذا ما يبعث كل الثقة والائتمان بين التجار في سائر معاملاتهم و إذ كانت سهولة تداول الورقة التجارية بعملية التظهير البسيطة عامل أساسي في تحقيق وظيفتها كأداة ائتمان فإن الخصم هو العامل المشجع على أداء هذا الدور .

3- أداة لتنفيذ عقد الصرف : عند نشأة الورقة التجارية بدأت وظيفتها كوسيلة لتنفيذ عقد الصرف فالشخص الذي يريد السفر من بلده إلى دولة أخرى فيلجأ إلى أحد البنوك ببلده و يبرم معه عقد صرف،

¹ 28 2009 ، شرح القانون التجاري للأوراق التجارية "الجزء الثاني" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،

إيمان الشحات ، مصطفى محمد ، المعاملات المتعلقة بالأوراق التجارية والفقه الإسلامي ، مجلة الدراسات العربية ، كلية العلوم ، جام

² 216-215

يتم مقتضاه عملة بلده بعملة الدولة التي سيوجه إليها ويسمى هذا "ذ" إلى تسليم المتعاقد النقود فور التعاقد وهناك أيضا "سح" و صورته أن يتوجه الشخص المسافر إلى البنك في بلده ويبرم معه عقد صرف و يقدم له المبلغ الذي يريد تحويله إلى عملة المتوجه إليها ، كما في الصرف اليدوي ، ولكنه لا يستلم العملة الأجنبية منه ، بل إن البنك بدولته يسلمه خطابا يصدر فيه أمرا إلى مراسله بالبلد الأجنبي بدفع مبلغ بمجرد وصول المتعاقد إليه و يعتبر عقد الصرف المسحوب أساسا لفكرة الكمبيالة .

و بالنظر في وقتنا الحاضر نجد أن وظيفة الورقة التجارية كأداة لتنفيذ عقد الصرف قد قلت أهميتها كثيرا في الوقت الحاضر إن لم تكن اختفت بعد ظهور بدائل أخرى لتحويل النقود و نقلها كالشيك و التحويل المصرفي العادي أو الالكتروني¹.

¹ www.startimes.com

خلاصة الفصل:

الحاصل في العمل المصرفي في مواجهة التحديات و المتغيرات العالمية التي تفرض نفسها على السوق العالمي و المحلي لهذا يجب العمل على التأقلم و التكيف معها ، وهذا بإتباع طرق تسعى من أجل مواكبة التطورات العالمية و كذلك من أجل أداء دوره في تحفيز و تطوير النمو الاقتصادي و من هذا فإن عملية الإصلاح يجب أن تعمل على تطوير و تحديث عمليات التسيير في البنوك و كذلك المؤسسات المالية ، وهذا بأخذ بعين الاعتبار العمل على استخدام التكنولوجيا في عمل الجهاز المصرفي من أجل تحديث و نمو البنوك و كذلك السعي إلى تطوير الأوراق التجارية في

الفصل الثاني :

عموميات حول السوق المالي

تمهيد

الأسواق المالية بصفة عامة و البورصة بصفة خاصة هي من بين أهم المصادر التي يعتمد عليها المتعاملين الاقتصاديين في تمويل نشاطاتها المتعددة فهي تعتبر أداة تمويلية فعالة و مكملة للأساليب الأخرى الموجودة في الاقتصاد خاصة من خلال تنوع الأدوات المالية المتاحة بها ، وفي ظل التطورات الحالية أصبح لزاما على الدول أن تنمي و تفعل سوقها المالي عن طريق إزاحة كل العراقيل من أجل تحقيق المزيد من التطورات و التنمية الاقتصادية.

ولا احد يمكن أن ينكر العلاقة الوطيدة بين الأسواق المالية و النمو الاقتصادي و هذا نتيجة الأهمية الكبيرة التي تحتلها الأسواق المالية في الاقتصاد و منه سنتطرق في هذا الفصل إلى عموميات حول السوق المالي دون أن ننسى البورصة، وهنا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول عموميات حول السوق المالي و دوره في الاقتصاد أما المبحث الثاني فهو مخصص للبورصة و كذا الأدوات المتداولة فيه و في المبحث الأخير نلقي الضوء حول آليات التداول في البورصة من خلال شرح مؤشراتنا و كيفية التسعير فيها .

:

؛

و من اجل توضيح وتفصيل كل هذه

المبحث الأول : مفاهيم حول السوق المالي.

المبحث الثاني : عموميات حول البورصة

المبحث الثالث : آليات التداول في البورصة.

المبحث الأول: عموميات حول السوق المالي

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم تعريفات السوق المالي وأنواعه وأهم المتعاملين فيه وفي الأخير دور السوق المالي في الاقتصاد.

المطلب الأول تعريف السوق المالي وأنواعه :

2- تعريف السوق المالي :

هناك عدة تعريفات للأسواق المالية، حيث سنذكره أهمها:

تعريف السوق المالي: يجمع سوق الأوراق المالية بين مشتري هذه الأوراق و البائعين، بغض النظر عن الوسائل التي يتم بها هذا التجمع أو المكان الذي يتم فيه، ولكن يجب أن تكون قنوات اتصال فعالة متاحة بين المتعاملين في السوق بحيث تكون الأسعار السائدة هي نفسها بالنسبة لأي ورقة مالية متداولة في وقت¹.

كما يمكن تعريفه: هي مكان التقاء المدخرين لعرض الأموال والمستثمرين للطلب عليها، فهي تساعد على إتمام عملية التمويل الرأس المالي، بحيث أنها تقوم بالمساعدة على تحويل جانب من المدخرات إلى استثمارات مفيدة وهذه العملية تعتبر الوظيفة الاقتصادية الأساسية لأسواق المال كما تشمل².

ومنه يمكن استنتاج أن السوق المالي هو مكان انتقال الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز بغرض توفير السيولة باستخدام أدوات مخصصة لذلك ويتكون هذا السوق من أشخاص و مؤسسات و بنوك التي بدورها تساعد على انتقال هذه الأ :

3- أنواع السوق المالي: ويمكن تصنيف الأسواق المالية على النحو التالي :

1-2- الأسواق النقدية: هي السوق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية قصيرة الأجل، والتي عادة ما تكون تواريخ استحقاقها أقل من عام وهدفها الرئيسي هو توفير السيولة ذات درجة عالية مثل : دُ

القروض ، أذونات الخزينة وغيرها، وبتعريف أخص يقصد به الجهاز المصرفي بكل مكوناته)

2-2- سوق رأس المال: هي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية وهي البورصات و فيها تنتقل الأموال من الأفراد و الشركات و المدخرين إلى الشركات المستثمرة، من خلال أدوات مالية طويلة الأجل أهمها الأسهم و السندات

عبد الكريم احمد قندوز، المشتقات المالية، 2013، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص 28¹

2 ودة، بورصة الأوراق المالية" ، الطبعة الأولى، 2000، : ومطبعة الإشعاع الفني، ص20

وينقسم هذا الأخير بدوره إلى قسمين:

2-2-1- أسواق الأولوية: هي السوق الذي يتم في نطاقها التعامل فيه بالإصدارات الجديدة للأوراق المالية من قبل المؤسسات وذلك عن طريق ما يسمى بالاككتاب وهذا اجل تمويل مشاربها أو التوسع في مشروع بإصدار السندات عند الحاجة إلى قروض طويلة الأجل.¹

ويجدر بنا الإشارة إلى انه هناك نوعين من الاككتاب في السوق الأولي، يوجد الاككتاب العام حيث يتم طرح الأوراق المالية للبيع لعدد من المستثمرين في السوق ويوجد الاككتاب الخاص حيث يتم طرح الأوراق المالية للبيع لعدد محدود من المستثمرين.²

2-2-2- أسواق الثانوية: هي السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية الصادرة في السوق الأولوية والتي تم تداولها بين المستثمرين، ويكون هذا التعامل بين المستثمرين فقط ولا علاقة للمؤسسات بذلك.³

وتنقسم هذه السوق إلى:

1-أسواق المنظمة أو البورصات: وهي السوق موجهة للجمهور حيث تتم فيها العماليات وفقا لقواعد بها، وهذه العماليات لا يمكن إجرائها إلا عن طريق السماسرة وهم وسطاء مخولون قانونيا للقيام⁴

أما النوع الثاني فهي الأسواق غير منظمة والتي هي عكس الأسواق المنظمة ليس لها مكان محددو وتتعامل بالسماسرة حيث تستخدم فيها وسائل الاتصال السريعة التي تربط بين ا^٥

2-2-3-السوق الثالثة : كامل في هذا السوق مع كبار المستثمرين ذوي الخبرة العالية و الإمكانيات الكبيرة، إذ يسمح في هذا السوق بتداول الأوراق المالية المسجلة في السوق المنظمة والغرض من تشكيله هو انجاز عماليات التداول بسرعة، كما يمنح للمتعاملين إمكانية التفاوض على نسب العمولة التي يحصل عليها ال⁵

2-2-4-السوق الرابعة: تتم فيه الصفقات بين المستثمرين الأفراد و المستثمر المؤسسي دون تدخل السمسار و يتميز هذا السوق بالسرعة في إتمام الصفقة و بكلفة منخفضة جدا⁶

¹ 20

سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، 2000

² 22

صلاح الدين جودة، بورصة الأوراق المالية (علميا و عمليا)

فيصل محمد الشواره، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (سس و النظريات العلمية)

التوزيع، ص 56 57³

مصطفى يوسف كافي و آخرون، أسواق مالية و مصرفية، الطبعة الأولى، 2017، الأردن، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، ص 14⁴

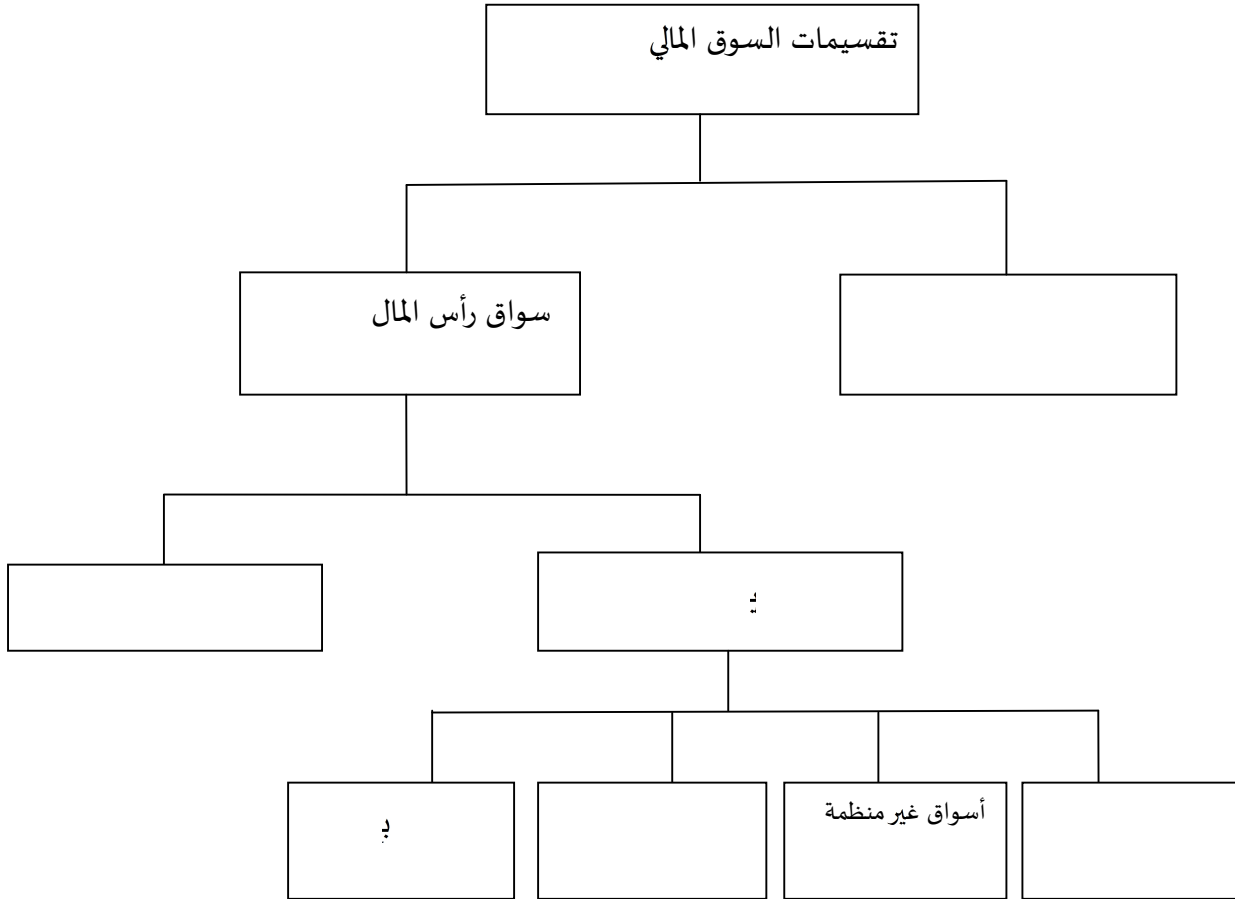
⁵ دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية و النقدية، الطبعة الأولى، 2012، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة، ص 58

⁶ خالد احمد فرحان المشهداني، راند عبد الخالق عبد الله العبيدي مدخل إلى الأسواق المالية، الطبعة العربية، 2013، دار الأيام للنشر و

التوزيع، ص 79

ويمكن تلخيص هذه العناصر كما يلي:

الشكل 02: تقسيمات السوق المالي



: من إعداد الطالبين اعتمادا على ما سبق

المطلب الثاني : المتعاملون في السوق المالي

1- أركان السوق المالي :

يقوم السوق المالي على ثلاث أركان أساسية وهي :

1-1- الطالبون للمال أو المقترضون : ويمثلون وحدات العجز المالي الذين يقومون بالاقتراض من السوق المال وهم الفئة التي تقل دخولهم النقدية عن احتياجاتهم من الأموال من اجل الاستهلاك أو لغرض التوسع :الإفراد أو الشركات الخاصة و المؤسسات العامة و الحكومة و السلطات المحلية و يمكن الحصول على الأموال في الأسواق المالية إما بطريقة الاقتراض المباشر أو إصدار السندات أو وثائق صناديق الاستثمار أو صناديق التقاعد أو عن طريق إصدار الأسهم¹.

1-2- العارضون للمال أو المقرضون : وهم مصدر الأموال في السوق المالي و يمثلون المستثمرين الذين يزيدون حاجاتهم من أفراد و مؤسسات و ترغب في توظيف مدخراتها في السوق المالي و ذلك من خلال الإقراض المباشر أو المتاجرة بالأوراق المالية كالأسهم و السندات².

1-3- الوسطاء : وهي تعتبر حلقة وصل بين الفئة العارضة و الفئة الطالبة للمال، و يمكن أن يكون الوسيط شخصي أو معنوي بشرط أن يكون مرخص بحسب قانون السوق المالي.

تنقسم هذه الفئة غالبا إلى مجموعتين أساسيتين وهي :

1-3-1- السماسرة: و تكمن وظيفته في ظل الأوامر الآلية التي يصدرها العميل و يمكن ذكر بعض هذه الأوامر فيما يلي:

● أمر السوق : و هنا يأذن للسماسر بالبيع و الشراء و تتم العملية كالتالي "في قاعة السوق عند مستوى أفضل سعر في الوقت الذي أعطي منه الأمر"

وهنا يكون السماسر مخير في التنفيذ بحسب تقديره و يكون الأمر ساري المفعول منذ لحظة إصداره من قبل

● الأمر المحدد : و هنا يكون السماسر مقيد من قبل العميل بسعر او حد معين لسعر الورقة المالية و يتم تنفيذ الأمر بمجرد وصول السعر إلى هذا الحد .

● أمر وقف الخسارة : و هو نوع من أنواع الأمر المحدد و فيها يعطي العميل أمر وقف الخسارة إلى السماسر

● أمر البالغ : و هنا يكون السماسر تتم به الصفقة فقط وله الحرية في تحديد كمية و الأوراق المالية .

¹ السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في العالم الموازي، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر ناشرون و موزعون، 2010 69

² وليد صافي، انس البكري، الأسواق المالية و الدولية، الطبعة الأولى، عمان دار المستقبل للنشر و التوزيع، 2012 40

● أمر يومي: وهو أمر محدد بفترة زمنية ويكون ساري المفعول في اليوم الذي اصدر فيه الأمر فقط .

1-3-2-صانعي الأوراق المالية : و يقوم الوسيط هنا بتنفيذ مهامه داخل السوق ه بموجب ترخيص تمنحه إياه لجنة إدارة السوق، ويمكن أن يكون عمله لصالح العملاء أو لصالح نفسه فقط وذلك من خلال دخوله للأسواق كبائع في حالة ارتفاع الأسعار أو مشتري في حالة انخفاض الأسعار وهذا للمحافظة على استقرار الأسعار داخل السوق المالي¹.

2-عناصر السوق المالي :

2-1-شركات الاستثمار: هي شركات تتلقى أموال من المستثمرين من مختلف الفئات، حيث تقوم باستثمارها في صناديق تتكون عادة من أوراق مالية مثل أسهم و سندات و اذونات الخزينة ...

و تقوم هذه الشركات بدور الوسيط بين المستثمر والمدخر، ويوجد أنواع عديدة من هذه الصناديق منها: صناديق النمو، صناديق الدخل، الصناديق الموازنة².

2-2-صناديق التقاعد: هي مؤسسات استثمارية اقتصادية اجتماعية فهي وسيلة ادخارية إجبارية بسبب أن أموالها تستقطع من رواتب العاملين، فهي تعمل على تحقيق اعلي عائد ممكن من اجل الحفاظ على مدخرات المشتركين، حيث تلعب هذه الصناديق دور مهم في السوق المالي باعتبارها مستثمر مؤسسي فتساعد في رفع سيولة الأوراق المالية وهذا بشراء أسهم الشركات الجيدة من قطاعات مختلفة و تنوع الاستثمارات بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل³.

2-3-البنوك التجارية: ت بر ذ انية متخصصة في نشط اقتصادي معين، حيث تقوم بوظيفتين أساسيتين و هما تعبئة المدخرات و توليد الودائع و تقوم أيضا بوظيفة الوسيط المالي بين وحدات العجز الفائض المالي بحيث تتلقى الودائع من الأفراد و المنشآت من اجل إقراضها في مشروعات و أيضا تقوم بقبول دُ التي تدفع عند الطلب أو لأجل محدد.

2-4-بنوك الاستثمار والأعمال: وهي جهات مهنية متخصصة لا تقبل ودائع من الجمهور هدفها الأساسي تقديم الخدمات الاستثمارية للشركات و الأشخاص، فهي مؤسسات الوساطة المالية تقوم بجمع الأموال عن طريق طرح سندات الخاصة بالشركات و السندات الحكومية في السوق المالي و تقوم هذه البنوك على التمويل الطويل الأجل و تكون إما بنوكا مشتركة تتعامل بالعملات الأجنبية و المحلية معا أو فروعاً لبنوك أجنبية تتعامل بالعملات الأجنبية فقط⁴.

¹ وليد صافي، انس البكري، مرجع سبق ذكره، ص 35 36

² ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2011 37

³ السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في العام الموازي، مرجع سبق ذكره، ص 71

⁴ السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في العالم الموازي، مرجع 82 83

2-5-المؤسسات: و تلجأ المؤسسات إلى السوق المالي في حالة ما احتاجت إلى زيادة في رأس مالها وهذا من خلال إصدار الأسهم، و لهذه المؤسسات دور كبير في تنشيط عماليات البورصة حيث تكون لديها قيمة مضافة هامة ينتج عنه ادخار صافي وهذا الادخار يتصل مباشرة بنسبة التمويل الذاتي.¹

المطلب الثالث: دور السوق المالي في الاقتصاد

ت الأ المالية همزة وصل بين الأصول المالية و الأطراف الاقتصادية () لحكا
(وهذا من خلال تبال الموارد المتاحة من اجل الاستهلاك المستقبلي مع توفير السيولة اللازمة.

-يعتبر حجم تداول لأسهم منشأة ما و أسعار أسهمها مؤشر عن أحوال الشركة ومركزها المالي ي
هذا الأمر رجال الأعمال على معرفة الوضع المالي لهذه الأخيرة.

-تستمد الأسواق المالية أهميتها من الاقتصاد، حيث تؤثر وتتأثر به من مختلف الجوانب الاقتصادية .

-تحقيق موازنة بين العرض و الطلب كما تتيح الأسواق المالية الحرية الكاملة لإجراء كافة المعا
خاصة إذا كان اقتصاد البلد يعتمد على المبادلة.

-تعتبر الأسواق المالية مؤشرا إضافيا للمؤشرات الاقتصادية حيث تقيس الأداء الإنتاجي عن طريق تطوير
أسعار الأوراق المالية .

-تعتبر السوق الرئيسي للتمويل باعتبارها سوق إصدار الأسهم و الأوراق المالية.

-المساعدة على تنفيذ السياسة النقدية من خلال عماليات السوق المفتوحة و يقصد بها سحب جزء من
الكتلة النقدية المتداولة و طرحها في السوق المالي في حالة الانتعاش المالي، أما في حالة الركود فيضع البنك
المركزي مبالغ معينة من النقود يتم شراءها من السوق المالي كسندات و الأوراق المالية.

-تمويل خطط التنمية الاقتصادية عن طريق طرح الدولة لمشاريعها النقدية في الأسواق المالية لكي تستطيع
تمويل هذه المشاريع التي تحتاج أحيانا إلى رؤوس أموال كثيرة وهذا عن طريق اشتراك القطاع الخاص في
تمويل هذه المشاريع بواسطة طرح أسهم في الأسهم .

-تعد أداة ربط الاستثمارات الطويلة الأجل مع القصيرة الأجل حيث يلاحظ طرح شهادات الإيداع المصرفية
التي تكون قصيرة الأجل إلى جانب الأسهم و السندات التي تكون طويلة الأجل.²

¹ بلعزوز بن علي، محمودي الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد، الجزائر، دار الخلدونية، 2018 142

² مونية سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة و دورها في الاقتصاد الوطني دراسة حالة بورصة ماليزيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014 16 15 14.

-تشجيع الادخار عن طريق إصدار و تداول الأوراق المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة عن طريق إعادة بيعها مع إمكانية تحقيق فائض في حالة بيعها بقيمة أعلى من سعرها.

تسهيل عملية بيع و شراء الأسهم و السندات، فتلجأ المنشآت المالية في حالة العجز إلى التمويل بعدة وسائل
توظيف الصكوك في حالة العجز.

تساعد على توزيع رؤوس الأموال على مختلف القطاعات الاقتصادية و هذا عن طريق منع الاحتكار
السيطرة خاصة من طرف فئة المضاربين.¹

-دعم الائتمان الداخلي و الخارجي مثل عماليات البيع و الشراء المتداولة في البورصات العالمية و التي تعد
مظهر من مظاهر الائتمان الداخلي.

-تخفيض البطالة من خلال توفير الأموال اللازمة لانجاز مشاريع كبيرة و تشغيل عدد اكبر من الأيدي
².

المبحث الثاني: عموميات حول البورصة

المطلب الأول: نشأة و تعريف البورصة

1-التطور التاريخي للبورصة:

لقد مرت فكرة إنشاء البورصة بالعديد من التطورات التي طرأت عليها حتى وصلت إلى ما هي عليه
الآن، حيث يرجع أصل كلمة بورصة إلى عائلة بلجيكية كان عملها في المجال البنكي، تدعى هذه عائلة تدعى "van der bunsen"، كانت هذه العائلة تمتلك فندقا بلجيكا المكان الذي يجتمع فيها التجار لتبادل الصفقات،
و قد كان شعارها آنذاك عبارة عن ثلاث أكياس و أصبح فيما بعد رمزا لسوق رؤوس الأموال، و مع مرور
الزمن "bourse" تطلق على سوق تداول الأوراق المالية.

هذا و قد استمرت البورصة بالتطور عبر فترات زمنية لاحقة و من أهم هذه البورصات نجد :

هـ - ظهرت أول سوق منظمة للأوراق المالية في أمستردام، لتتبعها بعد ذلك أسواق متعددة في أوروبا و
كان أولها في سوق لندن.

- الولايات المتحدة الأمريكية: كان أول ظهور للبورصة في شارع " تر " 1792 و التي أصبحت فيما
بعد أهم البورصات و أكبرها حجم.

¹ مداحي محمد، محاضرات في الأسواق المالية، موجهة لطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2018/2017 119 120.

² صلاح الدين شريطه دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في
العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة الجزائر (3) 2012/2011 89.

- بدأت أعمال بورصات الأوراق المالية في أوائل القرن التاسع عشر في مبنى خاص أطلق عليه "royal exchange".

- : : 1724 بموجب أمر ملكي، وقد بدأت في باريس بقصر " نسبة إلى المهندس الذي رسم المخططات وكان ذلك عام 1808¹.

2-تعريف البورصة

بتطور البورصة تطورت معها تعريفاتها ومن خلال هذا الجدول سنقدم مجموعة من التعريفات التي قدمها

لج 01: بعض تعاريف البورصة

الكاتب	الإ	ال
Dudley	31	1994
Richard & David	112	1996
Eiteman	12	2002
Bhatti & Nguyen	86	2012
Mizen & tsoukas	313	2012
Hanousek & Novotny	35	2012
Mishkin	166	2007
Buttnera & et al	77	2012
	2002	25
	2001	114

المصدر: حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية و الفشل المالي، ص. 14، 15.

¹ جيهان جمال، عالم البورصة دراسة تحليلية تعليمية بسيطة، الطبعة الثالثة، مصر، مركز الدراسات الاقتصادية، 2011

ومنه يمكن أن تستنتج أن البورصة هي عبارة عن سوق يلتقي فيه طرفان البائع والمشتري بمساعدة السمسار من أجل شراء وبيع الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات.

المطلب الثاني: الإطار العام لتنظيم البورصة:

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى آلية التداول في البورصة مع الإشارة إلى كذا البورصة وكذا الأوراق المالية المتداولة في البورصة :

1- صالة التداول : وهي قاعة التداول ويتم التداول فيها على طريقتين وهنا نظام الصالة الواحدة ونظام التداول باستخدام الحاسبات الالكترونية، حيث تتميز الطريقة الأولى بتوفير الفرصة الكافية لسلامة عملية التداول إما الثانية فهي تعتمد على التدفق المستمر للمعلومات عن كافة عمليات التداول بالبورصة وهذا من أجل تسهيل نظام عمليات المتابعة الفورية لعمليات التداول.¹

2- طرق التداول في البورصة:

1-2- طريقة المزايدة: في هذه الحالة يتم التزايد على السعر حتى يتم الوصول إلى أحسن عرض للمشتري لينتهي التداول بعقد صفقة الأوراق المالية ويتم الإعلان عن الأسعار علنا كما وتظهر هذه العمليات ضمن حجج

2-2- طريقة المفاوضات: ومن هنا يتم الإعلان عن أسعار البيع والشراء لكل وسيط ومن ثم التفاوض بين البائع والمشتري للتوصل إلى سعر عادل للورقة المالية.²

3- إدارة بورصة الأوراق المالية:

3-1- مجلس إدارة البورصة: لها مكتب مكون من رئيس النواب وأمين الصندوق وعدد من السماسرة المنتخبين ويتكون أيضا من لجان فرعية وهذه اللجان هي بمثابة مجلس الإدارة للبورصة، حيث تكمن مهمته في ضمان السير الحسن للعمل كما يقوم بممارسة دور السلطة التأديبية على المندوبين والوسطاء مرة كما يقوم بتحديد الحد الأدنى والأعلى للأسعار.

3-2- الجمعية العامة: تختص بانتخاب لجان وإدارة البورصة ومناقشة كافة الأعمال والأنشطة التصديق على الميزانية العمومية وتتكون هذه الجمعية من الأعضاء العاملين في البورصة

3-3- اللجنة العليا أو هيئة الأوراق المالية: غالبا ما تختص باتخاذ كافة الإجراءات والأنظمة ذات العلاقة بالبورصة وهي تختلف من بورصة إلى أخرى.

3-4- هيئة التحكيم: مهمتها الفصل في جميع المنازعات التي تحدث بين الأعضاء وتكون قراراتها ملزمة

¹مصطفى يوسف كافي وآخرون، أسواق مالية و مصرفية، مرجع سبق ذكره، ص52

²مصطفى محمد كافي، تحليل وإدارة بورصة الأوراق المالية، سوريا، دار محمد رسلان، 2014، 95

3-5- مجلس التأديب: يختص بالفصل ف المخالفات وفق القوانين والأنظمة القائمة وتكون برئاسة رئيس لجنة البورصة و نائبه.

3-6- مندوب الحكومة: مهمته مراقبة تنفيذ القوانين و حضور اجتماعات الجمعية العامة و لجلسات لجنة¹.

4- طريقة الاستثمار في البورصة :

للاستثمار في البورصة يجب القيام بإحدى العمليتين التاليتين:

- فتح حساب في إحدى الشركات المسجلة في البورصة؛ وهذا عن طريق إثبات الحالة المدنية، وتوقيعه، ودفع

- أو بالمرور إلى البورصة عن طريق فتح حساب مرتبط بحسابه العادي في البنك، وهنا يستخدم إجباريا خدمات إحدى الشركات المسجلة في البورصة²

المطلب الثالث: الأوراق المالية المتداولة البورصة

1- أدوات الملكية: وتنقسم إلى

1- الأسهم : وهي عبارة عن صك يمثل حصة في رأس المال الشركات المساهمة وشركات التوصية وهي تعتبر الملكية الأصلية لمنشأة الأعمال، ليس لها تاريخ استحقاق محدد وهي قابلة للتداول

● الأسهم العادية: يمثل وثيقة ملكية له قيمة اسمية، ويطلق عليه اسم شهادات المشاركة في الأرباح الخسائر، حيث يتحمل صاحبها الرجح والخسارة. وتعد من الأصول الطويلة الأجل، وللأسهم العادي قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية حيث أن القيمة الاسمية تمثل القيمة المثبتة على صك السهم أما القيمة الدفترية تعني أن للسهم قيمة حقوق الملكية المتمثلة في مجموع كل من رأس المال و الاحتياطات الأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة و أخيرا القيمة السوقية هي القيمة التي يباع فيها السهم في سوق الأوراق المالية و تتوقف القيمة السوقية للسهم على عدة عوامل منها معدلات الأرباح وظروف القرض و نمط تداول الأوراق المالية في البورصة وغيرها.

ولهذه الأسهم خاصيتين أساسيتين تتميز بهما وهما:

-خاصية المسؤولية المحدودة: وتعني الملكية ذات المسؤولية المحدودة أن المساهمين غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا أن في حدود حصصهم في رأس مال الشركة، و على عكس الوضع في شركات الأشخاص

سندات الفردية بالإضافة إلى حق الحصول على جزء من أرباح الشركة و جزء من أصول الشركة، في حالة التصفية تنتقل لحاملها مع الحقوق التالية:

- المشاركة في الجمعيات العمومية و حق التصويت فيها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة
- القرارات المتعلقة بسياسات الشر .
- أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة عند زيادة رأس المال.

-خاصية حق مطالبة المتبقي: و تعني هذه الخاصية انه في حالة تصفية الشركة، يحق لحاملي الأسهم العادية المطالبة بالمبالغ فقط من قيمة أصول الشركة بعد الوفاء بالحقوق الأخرى مثل العمال و دائني مصلحة الضرائب و غيرهم و في حالة أن الشركات ير خاضعة لعملية التصفية فإن لحملة الأسهم فقط لهم الحق في المطالبة بالجزء المتبقي من الدخل التشغيلي بعد دفع الضرائب و الفوائد المستحقة للدائنين و حملة السندات و مع ذلك يخضع هذا الحق لرغبة الإدارة في دفع توزيعات نقدية أو إعادة استثمار الأرباح المحققة في شركات الأوراق المالية بهدف زيادة قيمة السهم.

و تنقسم هذه الأسهم من حيث الشكل إلى:

-الأسهم العادية: هي التي يسجل اسم حاملها على وجه الصك و يمكن لمالك السهم ان يبيعه لمستثمر اخر في هذه الحالة يسجل اسم مالك السهم الجديد في جدول يسمى جدول التنازلات على ان يسجل اسم المشتري في دفاتر الشركة.

-الأسهم لحاملها: تتداول هذه الأسهم بين المستثمرين دون كتابة اسم المالك عليها، و تنقل ملكية السهم في هذه الحالة بمجرد التملك الفعلي للسهم ولا يجوز إصدار هذه الأسهم إلا إذا دفعت قيمتها كاملة.

●الأسهم الممتازة: و هو سهم له ملكية يعطي لحامله الأولوية في تصفية الأموال عكس السهم العادي وله الحق في التوزيعات السنوية.¹

2-أدوات الدين: وهي

-السندات : وهي عبارة عن التزام مالي أو قروض قابلة للتداول يقدمها المستثمرون إلى الحكومات يعقد عادة بواسطة الاكتتاب العام حيث يتعهد مصدرها دورية في تاريخ محدد لحاملها، حيث يعطي لحامله حق الحصول على فائدة ثابتة إضافة إلى حق استفاء قيمتها الاسمية قبل أصحها الأ، وهي صكوك متساوية القيمة .

¹عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطورها، الطبعة الأولى الإسكندرية، دار 68 67 66 2008

وهناك عدة تقسيمات للسندات وهنا يمكن تمييز أنواع السندات حسب جهة الإصدار إلى :

● **السندات الحكومية** : وهي عبارة عن وثيقة دين يصدرها قبل البنك المركزي، وتكون هذه الوثائق طويلة الأجل حيث تصدر لفترات زمنية متباينة حسب الظروف الاقتصادية وحالة العجز السائد في الميزانية العامة للبلد، كما وان تداول هذه الأداة في السوق المالية يسمح بتحويلها إلى سيولة نقدية متى شاء المستثمر، وتعتبر البنوك التجارية من اكبر المشترين لهذه السندات.

● **سندات الهيئات المحلية** : وهي تصدر عادة للمشروعات الاستثمارية كالبنية التحتية، وتكون طويلة الأجل. كما تتميز بنفس خصائص السندات الحكومية من حيث الضمانات الرسمية والإعفاءات والضريبة و

● **سندات شركات المساهمة** : وتعتبر هذه السندات أكثر خطورة من التي تم ذكرها سبفا بحيث أنها تصدر عن القطاع الخاص مقابل فوائد محددة و بضمن أموال الشركة التي أصدرتها بغرض إقراضها إلى الجمهور دون أن تحضى بضمانات حكومية، وتتميز هذه السندات بأنها قابلة للتحويل إلى حصص في أسهم الشركة المصدرة لها وذلك في أي وقت قبل موعد سدادها.

● **سندات المؤسسات العالمية** : وهي التي يجري إصدارها وعرضها وتداولها في مختلف الأسواق المالية عبر المؤسسات المصرفية المختلفة كالبنك الدولي وتعتبر هذه السندات وسيلة لجمع المدخرات خلال فترة توفر الفوائض المالية المتاحة للدول المصدرة للبتروال الخام.

● **سندات الخزينة** : سميت بهذا الاسم بسبب التزام الدولة الرسمي اتجاه المستثمرين، فهي سندات يصدرها عادة البنك المركزي بطلب من وزارة المالية في حالتين احدهما فائض في الاكتتاب وفي هذه الحالة يأخذ المصرف حاجته في الإصدار أما الآخر فهو عجز في الاكتتاب، حيث يقوم المصرف بشراء السندات لتكملة الإ

وهنا جدول يوضح خصائص كل من الأسهم و السندات كما يلي:

لج 02: خصائص الاسهم و السندات

السهم العادي	السهم الممتاز		
المرتبة الثالثة المتبقي		المرتبة الأولى في السداد	1-الحق في الحصول على الدخل - من حيث الأسبقية - من حيث العائد
المتقي غير ملزم	ير (القيمة الاسمية)	المرتبة الأولى محدد	2-الحق في الأصول عند التصفية - درجة الأسبقية -
ليس له تاريخ سداد	ليس له تاريخ سداد	محدد مسبقا وله تاريخ	3-الحق في استرداد القيمة -تاريخ الاستحقاق

: عبد الغفار حنفي استراتيجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية أسهم، سندات، وثائق الاستثمار، الخيارات

3- الأوراق الهجينة (المشتقات): وهي ورقة مالية مشتقة من ورقة أصلية كالأسهم و السندات، وهي عبارة عن عقد و العقد يتوفر فيه طرفان البائع و المشتري و يتضمن أيضا تاريخ التعاقد، تحديد السعر، تحديد الكمية التي يطبق عليها السعر، تحديد نوع الأصل محل التعاقد، تحديد الزمن الذي يسري فيه العقد.

و يتم تبادل هذه المشتقات، في البورصة وكذلك في الأسواق غير منظمة و تجري من خلال شبكة اتصالات قوية التي تربط بين السماسرة و التجار المستثمرين و المؤسسات المالية.

3-1- أنواع المشتقات: ويمكن تميز أربع أنواع من المشتقات وهي كالتالي:

- عقود الخيارات: وهو عقد بين طرفين احدهما مشتري الخيار و الآخر بائع الخيار حيث يعطي لمشتري الخيار الحق في الحق في شراء أو بيع الخيار إذا ما رغب في ذلك بسعر محدد في المستقبل و خلال فترة زمنية محددة و يوجد نوعين من الخيارات وهي :

● خيار الشراء: يعطي هذا الخيار للمشتري الحق في شراء الأصل محل العقد إذا ما رغب من محرر الخيار خلال فترة تنتهي في تاريخ معين و بسعر محدد مسبقا عند التعاقد.

● خيار البيع: يتم تداول هذا النوع من الخيارات في الأسواق المنضمة و غير المنضمة، ويمنح هذا خيار المشتري الحق في بيع الأصل الأساسي إذا كان يرغب في أن يبيعه بائع الخيار ولكنه ليس ملزم به، خلال فترة محددة و

بسعر محدد عند التعاقد و يجب على كاتب الخيار الالتزام بتنفيذ الاتفاقية عن طريق شراء الأصل الأساسي مقابل علاوة يتحصل عليها من المشتري مقدما عند التعاقد.

– عقود المستقبلية: هي عقد تعطي صاحبها الحق في شراء أو بيع كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان وزمان محددين و بسعر محدد على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل ، و هو التزام متبادل بين طرفين يفرض احدهما على الآخر أن يسلم أو يستلم منه بواسطة طرف ثالث و هو السمسار السلعة أو الأصل على أن يقتطع هذا السمسار نسبة من قيمة العقد إما في صورة نقدية أو صورة أوراق مالية بغرض حماية كل طرف من الأخطار التي تترتب في حالة عدم تسديد الطرف الآخر بالتزاماته، و يتم التعامل في هذه العقود بطريقة المزاد العلني المفتوح عن طريق وسطاء توكل إليهم إعادة تنظيم التسويات التي تتم يوميا بين طرفي¹.

– عقود المبادلات: هو اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل ورقة مالية خلال فترة مستقبلية و تكون عادة هذه الورقة أداة دين أو عملة أجنبية، و هي تعتبر أداة لإدارة المخاطر و التحوط منخفضة التكاليف تتمتع بمرونة عالية، و لهذه العقود أنواع كثيرة من أهمها: مبادلة أسعار الفائدة، مبادلة العملة، المبادلة الخيرية .

–العقود الآجلة: كما عرفها صندوق النقد الدولي "بمقتضى العقد الآجل يتفق الطرفان على تسليم الأصل محل التعاقد سواء كان حقيقيا أو ماليا بكميات معينة في تاريخ معين و بسعر تعاقد متفق عليه، و الآجلة ليست عقود مالية معيارية لأنها لا تنطوي على التزام سنوي العقود في تاريخ معين".
تتميز هذه العقود بخصائص كثيرة منها:

- تحدد قيمة العقد الآجل في تاريخ انتهاء صلاحية العقد و لا توجد مدفوعات في بداية العقد.²
- العقود الآجلة ليس لها شرط محدد بل معيارية وهذا يعني ان كل من البائع و المشتري يتفاوضان على شروط العقد بحيث يكون لهما حرية التصرف
- ليس لديها سيولة مقارنة بالمشتقات الأخرى أي انه إذا رغب بائع أو مشتري في الخروج من الاتفاقية فيجب عليه أن يختار شخص آخر ليحل محله حتى يتم بيع العقد.
- : و الخسارة في العقود الآجلة من خلال العلاقة بين السعر الحقيقي محل التعاقد و سعر التنفيذ الذي تم تصميمه في العقد من خلال الاتفاق بين الطرفين.³

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري و آخرون، إدارة المشتقات المالية، الطبعة الأولى، الأردن، احراء للنشر و التوزيع، 2012 29

² عبد الكريم احمد قندوز، المشتقات المالية، عمان، الوراق للنشر و التوزيع، 2013 258

³ عبد الكريم احمد قندوز، المشتقات المالية، ص213 214

المبحث الثالث: آلية التداول في البورصة

سنتطرق في هذا المبحث إلى عماليات البورصة مع أهم مؤشرات البورصة وفي الأخير الإشارة إلى كيفية التسعير في البورصة

المطلب الأول: عماليات البورصة وأوامرها

1- عماليات البورصة:

ويمكن تصنيف عماليات التداول في البورصة إلى:

-العماليات الآجلة: هي التي تتم بصفة مباشرة بين البائع والمشتري دون تدخل السمسار، حيث يتم تأجيل تنفيذ الصفقة إلى تاريخ مستقبلي (3-6) ومن بين هذه الأدوات المتداولة في هذه العماليات المشتقات المالية والتي تشمل العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات وع

-العماليات العاجلة: ويقصد بها تلك العماليات التي يتم فيها إبرام الصفقات وتنفيذها بصفة مباشرة، حيث يستلم البائع ثمن الأوراق وتنقل ملكية الأوراق المالية للمشتري في وقت واحد وعلى الفور.

2- أوامر البورصة:

-تعريف أوامر البورصة:

هي أول نقطة لبدء التداول في البورصة وتعني أن يصدر العميل الأمر إلى سمساره في إجراء عماليات البورصة ويسمى أمر شراء إذا كانت رغبة العميل في شراء وأمر البيع إذا كانت رغبة العميل في البيع ويمكن تعريفه على أنه الإذن الذي يقدمه المستثمر للوسيط المالي من أجل تنفيذ عملية شراء وبيع ورقة مالية وفقا للشروط التي يحددها المستثمر.¹

-أنواع أوامر البورصة:

تنقسم أوامر البورصة إلى أوامر السوق وأوامر محددة وهي كالتالي:

1-الأوامر المحددة: هي أن يضع العميل سعر معين من أجل تنفيذ الصفقة ويكون عندها الوسيط ملزم بهذا السعر وهذا النوع من الأوامر تضع حدود للمخاطر المتوقع مواجهتها من قبل العميل خاصة عندما يكون العميل غير ملم بالأسعار في السوق.

2- أوامر السوق: وهنا يطلب المستثمر من الوسيط التنفيذ عند أفضل سعر في البورصة وهو أكثر الأوامر وشيوعا لأنه يتم التنفيذ فيه بأكبر سرعة ممكنة

¹ حريزي رابع، سوق الأوراق المالية (و الأدوات المالية محل التداول فيها، مرجع سبق ذكره، ص156)

وهناك أنواع أخرى لأوامر السوق وهي مشتقة من الأوامر المحددة وأوامر السوق من أهمها:

- الأمر بالسعر المحدد: حيث يحدد المستثمر للوسيط السعر والكمية اللذان يتم بموجبهما صفقات البيع الشراء للأوراق المالية، وهنا يتم أمر ابرم صفقة البيع عندما يكون السعر بمستوى أدنى للبيع و مستوى الأعلى في الشراء.
- الأمر بالسعر الأول: وهنا يتم تنفيذ الصفقة عند أول سعر للورقة المالية، و يتلقى الوسيط الأمر بالتنفيذ من قبل المستثمر.
- الأمر بالسعر الأخير: وهنا يتم إبرام الصفقة عند آخر سعر بعد التعامل بالأوراق المالية في البورصة.
- الأمر بالسعر حوالي: هنا تكون للوسيط الحرية في شراء أو بيع الورقة المالية في حدود السعر المتفق عليه مع العميل، وهنا هذه الحالة قد يرتفع السعر عند الشراء عن السعر المتفق عليه وقد ينخفض عند البيع.
- الأمر بالسعر الأفضل: ه يكون للمستثمر الحرية في تنفيذ الصفقة بالسعر الأفضل، وهنا يجب على الوسيط مراعاة طبيعة التعامل في البورصة عند إبرام بيع أو شراء الصفقة.
- أوامر الإيقاف: يتعلق الأمر بتحديد أسعار و أوقات معين، ولا يمكن التنفيذ إلا إذا وصل سعر السهم إلى مستوى معين أو تجاوز هد¹.

المطلب الثاني: مؤشرات البورصة:

1-تعريف مؤشر البورصة: هو معيار رقمي لقياس التطورات الحاصلة في سوق الأوراق المالية بالاعتماد على عينة من أسهم الشركات التي تتداول في البورصة كما يقيس الاتجاه العام لتحركات الأسعار كما يعكس أسعار السوق واتجاهها وهذا لمعرفة تحركات السوق سواء للأعلى أو للأسفل²

2-أنواع المؤشرات: ه تقسيمات للمؤشرات ومنه يمكن تقسيمها حسب معيارين إلى معيار الوظيفة

ك

-حسب معيار الوظيفة:

- مؤشرات قطاعية: وتستعمل هذه المؤشرات لقياس حركة السوق بالنسبة لقطاع واحد فقط، مثل قطاع النقل، قطاع الصناعة، ومن أهم المؤشرات القطاعية: او جونز، مؤشر ستاندر اند بوز
- مؤشرات عامة: وتستعمل لقياس سلوك قطاع السوق لعدة قطاعات مختلفة وهذا يعكس مساهمة هذه القطاعات في الناتج الداخلي الإجمالي وهذا ما يبين الحالة الاقتصادية لهذه الدولة.

¹ الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، الطبعة الثانية، عمان دار الشروق للنشر و التوزيع، 2007

² بوسكاني رشيد، معوقات الاسواق المالية العربية و سبل تفعيلها، رسالة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،

–حسب معيار إمكانية التداول:

● المؤشرات المتداولة: وهي جميع المؤشرات التي يمكن تداولها في السوق المالي عممة و في البورصة خاصة و التي يتجاوز عددها في البورصة 50 مؤشر عام ومن بين هذه المؤشرات مؤشر Nikkei 25 Nasda100

● المؤشرات غير المتداولة: وهي المؤشرات التي لا تتداول في البورصة وهي المؤشرات العربية¹.

3- كيفية بناء مؤشر البورصة: وهنا سنتطرق إلى أهم مراحل تكوين مؤشر البورصة

–ملائمة العينة: وهي مجموعة الأوراق المالية التي تستخدم في حساب هذه المؤشرات و لكي تكون العينة 03 جوانب أساسية الحجم، الاتساع و المصدر، فمن حيث الحجم فإنه كلما زاد عدد أسهم العينة كلما كان التمثيل أكثر دقة لحالة السوق، أما الاتساع فهي مقدار تغطية العينة المختار للقطاعات المختلفة في السوق و أخيرا المصدر وهو الحصول على المعلومات لأسعار أو عدد الأسهم التي يكون منها المؤشر و بعد أفضل مصدر هو الرجوع إلى السوق الأساسي الذي تتداول فيه الأوراق.²

–الترجيح(الأوزان): بعد اختيار العينة المناسبة للمؤشر، يتم الانتقال إلى الإجراءات الفنية لبناء المؤشر و الذي يمثل التحديد النسبي للسهم ضمن مجموعة الأسهم التي يقوم عليها المؤشر و منه يوجد 03 تزن هي :

● الترجيح بدلالة السعر: باختصار وزن السهم في هذه الطريقة هو عبارة عن سعر السهم السوقى إلى مجموع أسعار أسهم التي يقوم عليها المؤشر و يعد مؤشر داو جونز للصناعة حيث كان هذا المؤشر يحتوي على عينة (09) أسهم لشركات صناعية، ارتفع حجمها إلى (12) سهم في (1989) ثم إلى (20) سهم (1916) لي (30) سهم (1928) لي

من أهم المؤشرات التي تستخدم أسلوب الترجيح بالسعر و كمثال لحساب القيمة المطلقة للمؤشر:

لدينا ثلاث أسهم A.B.C و أسعارها كما هو موضح في الجدول :

P2	P1	
128	80	A
62 5	50	B
20	10	C
210 5	140	القيمة المطلقة للمؤشر

● الترجيح على أساس السعر: ولهذا الأسلوب أهمية كبيرة في الاقتصاد فهو يعتمد على القيمة السوقية $K = \sum (P_i \times W_i)$ وهذا ما يعتمد على القيمة الاقتصادية للمؤسسات ، وعلية فالمؤسسات التي

¹حسين فيلات،مؤشرات أسواق الأوراق المالية،دراسة حالة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد 2011/06/01 11 <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/63/11/11/6118> ،تاريخ ا 2022/06/18

²عصران جلال عصران،الاستثمار و التمويل و استراتيجيات تسعير الأوراق المالية،الإسكندرية،دار التعليم الجامعي،2012 62

تتساوى فيها القيمة السوقية لأسهمها العادية تساوى وزنها النسبي بغض النظر عن اختلاف سعر الأسهم أو عدد الأسهم المصدرة ومن أهم المؤشرات التي تتبع هذا الأسلوب مؤشر كوليس، مؤشر ستاندراند بوز ، مؤشر الاتحاد الوطني لنظام المتاجرة الآلي للأوراق.

ي (S&P500) الأكثر استعمالاً حيث يتضمن على عينة ب500 منشأة و هي منشآت كبيرة الحجم يجري تداول أسهمها في البورصات العالمية الرئيسية ويقوم في إعداد هذا المؤشر على أساس الترجيح

● الترجيح الأوزان المتساوية: يقوم هذا المؤشر على توضيح حجم الاستثمار في كل سهم متساوي و منه فإن الأسلوب يعطي متساوية لكل سهم داخل المؤشر .

● الترجيح بالأسعار النسبية: و يكون من خلال معرفة التغيير النسبي للسعر بين فترتين ثم حساب الوسط الهندسي و هذا من اجل إيجاد السعر النسبي لكل سهم.¹

3-أهم المؤشرات الشائعة :

3-1- مؤشر داو جونز لمتوسط الصناعة: **dow Jöns industriel average**

يعتبر من أقدم المؤشرات و أكثرها شيوعاً في الولايات المتحدة الأمريكية صممه تشارلز دو سنة (1884) قد قام المؤشر في البداية على عينة ب (09) أسهم لشركات صناعية ثم ارتفع إلى (13) ثم إلى (30) (1918) حتى يومنا هذا.

و تتميز الشركات في هذا المؤشر بارتفاع القيمة السوقية لأسهمها و و بضخامة حجمها و بضخامة عدد ه ي (30 شركة بمعدل سهم لكل شركة) .

في البداية كان يحسب المتوسط بقسمة مجموع الأسعار الأسهم على عددها و لكن كان هناك انخفاض وزن السهم داخل المؤشر و هذا ناجم عن الاشتقاق فكانت العلاقة كالتالي :

القيمة الكلية لأسعار الأسهم التي تكون المؤشر قبل الاشتقاق / قيمة المقسوم عليه قبل الاشتقاق =
القيمة الكلية لأسعار الأسهم التي تكون المؤشر بعد الاشتقاق / قيمة المقسوم عليه بعد الاشتقاق.

بحيث يكون المقسوم عليه بعد الاشتقاق غير معلوم.

3-2- مؤشر البورصة الفرنسية CAC40: تم إنشائه في 15 1988، يتكون من أكبر 212 شركة في البورصة الفرنسية و يحتل المرتبة 100 ضمن أكبر بورصة من حيث تداول رأس المال في السوق الأولى

يتم حساب هذا المؤشر كالتالي:

¹ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات اوراق بورصات، مرجع سبق ذكره،

$Q =$ عدد الأسهم في الزمن

$C =$ في

F= free float of equity

f = capping fraction of equity

K= adjustment coefficient for base capitalization on day¹

3-3- مؤشركاي: يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى التغيير في حجم الأوراق المالية وكذا مقياس الأداء كما يساعد على تكوين المحفظة الملائمة، حيث يكون من (225) (70%) شركات الكبرى في طوكيو ويتم واهم العقود المتداولة فيه هي العقود المستقبلية والعقود الآجلة.²

3-4- مؤشر ستاندر أند بورز: ذ (1923) هـ (500) شركة مدرجة في بورصة نيويورك وهو (75%) من القيمة السوقية لإجمالي الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية.

في (1957) كان للمؤشر (379) منشأة صناعية، (74) منشأة مالية، (37) ذ (10) ٤

هذا المؤشر كالتالي : سعر السوق الحالي

$$100 \times \frac{\text{سعر السوق للمجموعة في فترة الأساس}}{\text{سعر السوق الحالي}} =$$

سعر السوق للمجموعة في فترة الأساس

= معدل أسعار الأسهم × عدد الأسهم المصدرة.³

¹ غراية زهيرية وآخرون، التحليل القياسي لاستجابة مؤشرات الأسواق المالية لدينامكية مؤشر داو جونز الصناعي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 01 <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/103/1/2/1004> 2022/07/02

² ر و التمويل و استراتيجيات تسعير الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص

³ قدي عبد المجيد وآخرون، قراءة الأوضاع الاقتصادية باستخدام المؤشرات البورصية مع دراسة حالة مؤشر ستاندر اند بورز 500، معارف مجلة علمية محكمة المجلد 11 20 06/01/2016 358 <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53430> تاريخ الاطلاع 2022/07/02

3-5- مؤشر ناسداك: انشأ في (1971/02/05) وهو محرك الرئيسي للسوق التكنولوجي الأمريكي و هو يضم أهم شركات التكنولوجيا الحيوية والبرمجيات ولها 3200 شركة مدرجة بها ، كما أن عدد الأسهم المباعة فيها يوميا اعلي من أي بورصة أمريكية أخرى.¹

المطلب الثالث: تسعيرات البورصة

1-تعريف تسعيرات البورصة: يمكن تعريفها على أنها الوثيقة التي تنشرها لجان التسعير في البورصة و التي هدفها الإعلان عن سعر تداول الأوراق المالية، ولهذه التسعيرة مزايا عديدة من أهمها :

أنها تحتوي على مجموعة من المعلومات مثل عدد السندات، اسم الورقة المالية، أسعار الأ المالية في جلسة اليوم أو سعر السابق لها، ويمكن أن يعبر سعر البورصة عن القيمة التي تبلغها الورقة المالية أثناء إحدى جلسات البورصة و الذي يسجل في جدول خاص يسمى جدول التسعيرة.²

2-أنواع الأسعار المعلنة من طرف البورصة:

يتم الإعلان في البورصة عن الأسعار التالية:

-سعر الفتح: وهو أول سعر يحدد للورقة المالية بعد افتتاح التداول.

-أعلى سعر للورقة المالية

-أدنى سعر للورقة المالية.

-سعر الإقفال: وهو آخر سعر يحدد للورقة المالية في جلسة التداول.

يجب على المستثمر أن يكون على دراية مسبقة بمؤشر سعر الورقة المالية وهذا من خلال جداول الأسعار والرسومات البيانية وكذا معرفة كيفية اخذ متوسط الأسعار و حساب الاتجاه العام لتطور السعر من اجل اتخاذ قرار الاستثمار والملائم.³

3-العوامل المؤثرة في سعر الورقة المالية:

ويمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:

-مكانة الشركة في البورصة: حيث انه عندما تكون للشركة أرباح معتبرة في السوق فهذا يزيد إقبال المستثمرين على شراء أسهمها وسنداتها و بالتالي ارتفاع أسعار الأوراق المالية، وهذا يؤدي إلى زيادة في عملية الإصدار مما يؤثر على الأوراق المالية خاصة إذا كان الإصدار بصفة معقولة و مدروسة.

01 15 (2019/2009)

¹ <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/101/15/1/153120>2011

²سليم جابو، تحليل حركة أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية دراسة حالة للأسهم المتداولة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة بين 2001-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 20 2012/2011

³شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من المنظور الإسلامي-دراسة تحليلية نقدية، دمشق، دار الفكر، 2001 79

-سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة عامل مهم في تسعيرة البورصة من خلال التغيرات التي يحدثها حيث أن الارتفاع في سعر الفائدة ينتج عنه انخفاض في السندات، ولهذا عادة ما يتجه الجمهور إلى الاستثمار في الأوراق المالية ذات ضمانات

-ظهور تكنولوجيا جديدة: حيث انه عندما تبتكر المؤسسة منشأة ما تكنولوجيا جديدة هذا الأمر يساهم في تطور هذه الشركة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه الأوراق.

-سياسة الائتمان: أن توسيع الاعتماد الممنوح للزائن ينتج عنه زيادة في رؤوس الأموال الموجهة إلى دعم البورصة وهذا بدوره يسهل الحركة داخلها.

-سياسة الضريبة: عند التقليل أرباح الشركات بسبب ارتفاع معدل الضريبة يؤثر بالسلب على الأرباح الموزعة وهذا الأمر يؤثر على عائد الأسهم وبالتالي نفور المستثمرين والابتعاد عن هذه الشركة.

أما انخفاض معدل الضريبة يساعد على زيادة الأرباح الموزعة وهذا ما يسبب زيادة في عوائد الأسهم ومنه ارتفاع سعر السهم الذي يساعد على جلب المستثمرين لهذه الشركة.

- يعد البلد الآمن المكان الأفضل لجلب المستثمرين حيث يبحث كل مستثمر عادة على الأماكن الأكثر استقرارا وأمنا من اجل توظيف أموالها تجنباً لفقدانها أو إتلاف أو تعرضها لأي ضرر.¹

4-طرق التسعير في البورصة: وهي عبارة عن التقنيات المنتهجة من قبل البورصة من اجل تحديد قيمة الأوراق المالية في جلسات التداول ومن أهم هذه الطرق:

-التسعير بالمناداة: وهنا يجتمع الوسطاء الماليون في البورصة وينادون بأصواتهم و يستعملون إشارات مخصصة وذلك بوضع الساعد أفقياً في حالة الشراء ورأساً في حالة البيع.

-التسعير بالإدراج: وهذه الطريقة مماثلة للتسعير بالمناداة مع اختلاف صغير حيث توزع الأسهم على وسطاء خبراء ثم تجمع الأوامر المتعلقة بكل سهم في أدرج أخصائي الذي يحدد السعر المناسب

-التسعير بالصندوق: وهنا توضع العروض و الطلبات في صندوق خاص ثم تقوم لجنة البورصة بتحديد الأسعار من خلال حساب معدل تلك العروض و طلبات وتستخدم هذه الطريقة عادة عندما تكون العروض كثيرة.

-التسعير بالمطابقة: هذه الطريقة محظورة في كثير من الأسواق المالية، حيث انه يجب على الوسيط أن يتأكد من احد السماسرة من انه لا يوجد عرض أو طلب أكثر ملائمة وهنا يتعلق بأمرين احدهما البيع والآخر الشراء وبالكمية نفسها فيشتري الوسيط من الأول لحساب الثاني .

¹فتيحة ابن بوسحاقي،بورصة الجزائر،واقع وأفاق،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،جامعة الجزائر،الجزائر 2003/2002 63 64 65 66

-التسعير بالاعتراض: حيث يتوجب معرفة مقدار ما يطلب بيعه أو شراؤه من الأوراق المالية من خلال تسجيل خاص لكل ورقة بمختلف عروض البيع أو طلبات الشراء.

-تسعير النسبة المئوية: وهذه الطريقة تعني إظهار الأسعار على شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية مخصصة منها قيمة الجزء المعروف من القيمة من الاقتطاع الأخير.¹

¹شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من المنظور الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 77 78

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل تعريف الأسواق المالية وأنواعها بصفة عامة وتعريف البورصة مع توضيح البس
نـ تحديد الأوراق المالية المتداولة في البورصة والتي تأخذ عدة أشكال منها الأسهم و السندات و المشتقات
كما درسنا بالتفصيل آلية عمل البورصة وكذا كيفية تكوين المؤشر التي تكون بطريقتين إما بطريقة
ملائمة العينة أو بطريقة الترجيح كما سلطنا الضوء على أهم المؤشرات المستخدمة في السوق المالي
وفي الأخير تناولنا تعريف التسعير في البورصة و أنواعه مع الإشارة إلى أهم العوامل المؤثرة فيه و
كيفية التسعير التي تعتمد على عدة طرق
أما في الفصل الثالث فنخصه للجهاز المصرفي الجزائري و اصلاحته دون أن ننسى بورصة الجزائر
مكوناتها و في الأخير نستنتج العلاقة بين الجهاز المصرفي و السوق المالي .

الفصل الثالث :

دور الجهاز المصرفي في تفعيل السوق المالي

تمهيد:

تعد الإصلاحات المصرفية من اهميات الإصلاح الاقتصادي حيث تعتبر أهم مرحلة مر بها الجهاز المصرفي الجزائري هي مرحلة السبعينات التي كانت نقطة تغير الاقتصاد الجزائري و التوجه نحو اقتصاد الا ماح في الاقتصاد العالمي و كذلك من اجل إعطاء الحرية للبنوك في ممارسة نشاطاتها .

كذلك دون أن ننسى البورصة والتي تعتبر مرآة عاكسة لاقتصاديات الدول فهي همزة وصل بين وحدات الفئاض و وحدات العجز المالي و هذا، و لهذا هي من أساسيات الاقتصاد خاصة بالنسبة للدول المتخلفة من اجل مواكبة الدول المتقدمة و الجزائر من بين الدول التي تسعى لتطوير هذا السوق حيث أن لبورصة الجزائر انطلاقة متواضعة و من اجل إنجاح البورصة في الجزائر يجب العمل على توفير المناخ المناسب لعملها من اجل رفع قدرة السوق المالي و مواجهة التحديات التي تفرضها هذه العولمة.

و من اجل توضيح هذه النقاط سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين المبحث أول حول الجهاز المصرفي الجزائري و المبحث الثاني حول بورصة الجزائر مع الإشارة إلى دور الجهاز المصرفي في تفعيل السوق المالي للتوضيح أكثر نضع بين أيديكم ما يلي:

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: بورصة الجزائر

المبحث الأول : الجهاز المصرفي الجزائري

يعد الإصلاح المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي بحيث تعتبر مرحلة التسعينيات من القرن الماضي بمثابة نقطة توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وذلك بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 الذي أدى إلى تغيير جذري في هيكل النظام المصرفي و إنشاء سلطة الرقابة لحماية النظام البنكي من بعض المخاطر التي تهدده ، و كذلك من أجل إعطاء للبنوك حرية في ممارسة وظائفها الأساسية ، و بهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم حول الجهاز المصرفي الجزائري هـ مكوناته و الإصلاحات التي تطرق إليها

المطلب الأول : تعريف الجهاز المصرفي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي أساس للتدفق المالي داخل المجتمع البشري بشكله الحديث المتمثل في الدولة، فله أهمية كبيرة نظرا لتأثيره على الحياة في الدولة من خلال مجموعة جوانبها القانونية و الاقتصادية و المالية ، الاجتماعية و السياسية .

و بذلك فإن الدولة تسعى للنهوض بهذا القطاع لكي تجع منه قادرا على التكيف مع معطياتها المختلفة الداخلية و الخارجية ، و التغير الحاصل في السوق النقدية العالمية .

ورثت الجزائر بعد الفترة الاستعمارية بواد نظام مصرفي حديث حيث عملت على تطويره عبر مراحل مختلفة من الزمن حيث تعتبر كل مرحلة مهمة من جانب معين دون الآخر في النظام المصرفي حيث يكون الاهتمام سواء من جانب الهيكل التنظيمي أو الجانب العملي الخدماتي للمصارف، كما يعتبر النظام المصرفي الجزائري عاكس للوضع الاقتصادي للبلاد ، و بما أن هذا الأخير لا يمكن القول عنه متطور و ذو فعالية مرجوة إلا إذا كان هنالك تطور على مستوى البنوك ، كما أنه لا يمكن أن ينطبق الإصلاح المصرفي على أرض الواقع إلا إذا تواجدت فيه هذه العناصر (تزايد تدريجية ، الترابط في عمل وحدات هذه المنظومة المالية) و التي تؤدي به إلى تحقيق غاياته و أهدافه ، و ذلك من أجل تحقيق اقتصاد وطني

يعتبر القطاع المصرفي الأداة الأولى و الفعالة لتجسيد السياسة الوطنية للبلاد حيث تختلف تركيبة لك من بلد إلى آخر و هذا باختلاف الأنظمة السياسية و كذلك درجة النمو و التطور بحسب التوجهات التي تقام بها كل الأنشطة و الوظائف المالية و الاقتصادية في البلاد في خصم المتغيرات التي تواجهها العمل المصرفي في اليوم ، و هذا من خلال وجود المؤسسات المالية و بيوت، الا الحاصلة في الأسواق المال الدولية .

فإننا نجد أن العالم قد أصبح بمثابة ساحة واحد لنشاط رأس المال الدولي و حركته و استثماراته متخطيا بذلك الحدود القطرية و القومية من دون حواجز و لا موانع¹

المطلب الثاني : تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

4. مرحلة ما قبل الاستقلال (قبل سنة 1962)

يقصد بمرحلة ما قبل الاستقلال الفترة التي كانت فيها الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي قبل سنة 1962 كانت الجزائر تابعة للاستعمار العثماني قبل سنة 1962 ثم الاستعمار الفرنسي ، ففي العصر العثماني كان يسود نظام المعدنيين (الذهب و الفضة) الذي كان دورها ضئيل في عملية المبادلات .

ويتكون القطاع المصرفي في هذه الفترة أساسا من بنك الجزائر و البنوك التجارية و البنوك الشعبية و هيكل خاصة بالقرض الفلاحي و صندوق المعدات و التنمية الجزائرية .

4.1. بنك الجزائر :

أول مصرف تواجد بالجزائر المستعمرة كان المصرف الفرنسي في 1848/04/19 بدأ إصدار النقود ثم توقف بـ 28 1848 التي أقصي فيها الملك لويس فليب عن الملك و إعلان الجمهورية الثانية و كـ الفرنك الفرنسي هو العملة المتداولة ابتداء من 1849 ، ثم أنشئ مصرف ثاني سمي بـ (المصرف الوطني للخصم) و مهمته منح الائتمان و لا يقوم بإصدار النقود ثم تأسس " لـج " بموجب القانون المؤرخ في 4 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة برأس مال 3 ي (نصفه بقر لحك) و قيد بعدة قيود منها :

- الأ :

- تعيين المدير وتحديد مدة إصداره للأوراق النقدية

و بالنظر للأزمة التي تعرض لها في الفترة من 1880-1900 بسبب إفراطه في منح القروض العقارية و الزراعية للمعمرين ، قامت الحكومة الاستعمارية سنة 1900 بإصلاحات مصرفية جذرية و تمثلت في :

- نقل مقر البنك إلى فرنسا و تحول اسمه إلى (لـج) (ن)

- تغيير أساس الإصدار و التغطية دون تحديد مدة الإصدار

- تغيير المؤطرين (تعيين محافظ و نائبه و 15)

1 . خنفوسي عبد العزيز ، العولمة و تأثيراتها على الجهاز المصرفي ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2016 ، ص ص 7-8

تم تغيير اسم البنك إلى بنك الجزائر سنة 1958 بعد استقلال تونس وبقي بهذا الاسم إلى غاية 1962/12/31 ليخلفه " " : 1963/1/1

وقد أنشئت بنوك أخرى تساند " لـج " ضمن نظام نقدي تابع للمستعمر نسي

4.2. البنوك التجارية :

إن مجمل البنوك التي كانت متواجدة في الجزائر تتكون من هياكل من البنوك الرئيسية الفرنسية وهي :

- القرض العقاري الجزائري التونسي (Credit foncier d'algérie et de tunisie) 1880 له 33

مخصص للمجال العقاري و الزراعي

- الوطني للخصم تأسس بعد الحرب العالمية الثانية التعاونية الجزائرية للقرض و البنك

1877 (Compagnie Algérienne de crédit et banque)

1878 (Crédit Nord) -

1914 (Société générale) -

(Société Marseillaise) -

- البنك الوطني للتجارة و الصناعة (Banque nationale pour le commerce et l'industrie Algérie)

- البنك الانجليزي

4.3. بنوك الأعمال :

وتشمل على عدة مؤسسات مالية هي :

- القرض الجزائري (Crédit Algérienne) في

- البنك الصناعي الجزائري و البحر المتوسط

- لـج : تتعامل فقط في الخصم و لا تتعامل مع الجمهور

4.4. بنوك الائتمان :

بـ 1917 لفائدة كل من الأفراد و المؤسسات الصغيرة و غيرها من المؤسسات المصرفية و هي

يرز متنوعة مجموع فروعها حوالي 500 فرع حتى أنها متطورة نسبة إلى بقية البنوك الموجودة في

المستعمرات الأخرى لكنها ذات أهداف تخدم المعمرين و النظام المصرفي الفرنسي ، بدلالة أن معدلات الفائدة

التي تعامل بها الجزائريين كانت مرتفعة إلى درجة الكثير منهم فقدوا أراضيهم لعدم قدرتهم على تسديد

هـ إلى غير ذلك من المؤسسات البنكية التي كان دورها ضعيف في الجهاز المصرفي في تلك

الحقبة الاستعمارية.¹

¹ 244 – 243 – 242

سليمان بوفاسة ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2018

5. مرحلة الاستقلال :

خلف الاستعمار الفرنسي في الجزائر نظاما بنكيا واسعا تجاوز 20 بنكا كلها بنوك أجنبية ذات توجه لبرالي و يكون الجزائر المستقلة كانت تسعى لبناء نظام تمويلي للتنمية الوطنية ، فقد هدفت إلى السيطرة على النظام البنكي ، الذي كان نظاما أجنبيا يرفض تمويل العمليات و المشاريع التنموية الوطنية ، و يقتصر نشاطه على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات ذات السيولة المالية الجيدة و كذلك تمويل التجارة الخارجية ، و لعجز البنك المركزي عن التحكم في هذه البنوك الأجنبية و إلزامها بتمويل التنمية الوطنية الاقتصاد الجزائري، و لقد تم اتخاذ قرار تأميم هذه البنوك سنة 1966 ، و امتلكت بذلك الجزائر نظاما بنكيا وطنيا ، و عملت على تسخيرها لتمويل نشاطات التنمية و باعتبار الجزائر في ذلك دولة حديثة الاستقلال كان يلزم عن السلطات التحكم في كل الموارد و المؤسسات المالية الوطنية لأجل تأسيس اقتصاد وطني قوي¹ و قبل قيام الجزائر بتأميم البنوك الأجنبية قامت باتخاذ قرارات هامة بدايتها إنشاء البنك المركزي الصندوق الجزائري للتنمية ، بهدف بناء نظام تمويلي قوي يعبر عن التوجه الاشتراكي للبلاد ثم اتبعه إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط الذي ركز على تمويل قطاع السكن لكن بقي الحدث الأهم الذي ميز تلك الفترة إنشاء العملة الوطنية سنة 1964 وهي " لـج "

ثم توالى بعد ذلك تطوير الجهاز المصرفي الجزائري و هذا بإنشاء عدة بنوك و فروع لها في كافة أنحاء الوطن على غرار بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك التنمية المحلية كما رافقت هذه الفترة عدة إصلاحات ، كان هدف الدولة من خلالها بسط يدها على جميع الأوراق الرابحة في المجال النقدي و المالي و مواكبة لف التغييرات التي عرفتها الأنظمة المالية ، سواء إقليميا أو دوليا كان أهمها الإصلاح المالي 1971 1986²

6. مرحلة الإصلاحات :

6.1. إصلاحات 1971 : جاء هذا الإصلاح المالي ليعزز تخطيط عمليات التمويل و مركزيتها في ثلاثة اعتبارات

:

- الاقتصادي و نظام التمويل مع هذا التوجه في شكل مخططات
- تعظيم مركزية قرارات الاستثمار مباشرة مع المخططات بإتباع نظام التمويل لهذا الاتجاه
- ارتفاع مستوى الأهداف الاستثمارية و ذلك يتحقق بنظام التمويل المخصص للأهداف المسطرة .

فاروق تشام، أهمية الإصلاحات المصرفية و المالية في تحسين أداء الإقتصاد، جامعة وهران، 2002 3¹

طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 179²

الإ : لي 1971 ثلاثة أنماط لتمويل الاستثمارات المخططة وهي :

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي
- تمنح المؤسسات المتخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية قروض طويلة الأجل ، وتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية و موارد الادخارات المعبئة من طرف الخزينة و التي منح أمر تسييرها إلى هذه

- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة والبنوك الأولية و المؤسسات

ومن بين أهم الخصائص التي تميز بها نظام التمويل الوطني في فترة السبعينات نجد تعاضم دور الخزينة و هيمنتها على النظام البنكي ، فهي تعتبر المتسبب الأول و بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي كما تتكفل بتوزيع القرض و تبعا لذلك فقد همش دور النظام البنكي و أصبح يتميز بالسلبية المفرطة سواء على مستوى تعبئة الادخار أو على مستوى توزيع القرض و رسم السياسات الاقراضية .

- تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة ، حيث نجد أن الخزينة تتدخل في منح القرض كما لو كانت بنكا ، كما نجد البنك المركزي في السنوات الأولى من الاستقلال يتدخل و بطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي و نجد أن البنوك التجارية تتدخل في منح القروض لقطاعات هي من اختصاص بنوك تجارية أخرى و لقد ولد هذا التداخل غموضا على مستوى نظام التمويل كما أدى إلى تراكم التناقضات و تزايد المشاكل .

- إن النظام البنكي ذو مستوى واحد ، و هذا يعني أن البنوك التجارية و البنك المركزي يقعان على مستوى واحد و لا يملك البنك المركزي عمليا سلطة حقيقية على سلوك هذه البنوك .

- توزيع القرض من طرف البنوك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة بمعنى ليس هناك ضمانات بالمعنى الكلاسيكي و في كثير من الأحيان ولد مثل هذا الأمر بعض التراخي في دراسة و متابعة و مراقبة عملية القرض ، و نتيجة ذلك هو تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك و المؤسسات و حتى على التوازن المالي للبلاد .

- النشاط البنكي يقوم على مبدأ التخصص و هذا يعني أن كل البنك يتكفل بتمويل مجموعة من فروع الاقتصاد الوطني و ليس له الحق في تمويل فروع هي من اختصاصات بنوك أخرى .

- خضوع الاستفادة من القرض إلى عملية التوطين المسبق و الوحيد فالبنوك لا يمكنها أن تمنح القروض وفق الفرص المتاحة و لكن يمكن أن تمنح القروض فقط إلى المؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك حتى و لو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب إلى المعايير و المقاييس الكلاسيكية المعمول بها في

كل الأنظمة البنكية و يجب التذكير أن البنوك و كذلك المؤسسات ليست مخيرة في عملية التوطين ارمن وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة .

نلاحظ من هذه الخصائص جميعا أنها كانت من لعوامل التي عرقلت تطور النظام البنكي الوطني ، مما انعكس بالسلب على الواقع الاقتصادي و تأخيره على تحقيق أهدافه المرجوة منه مما تطلب الأمر إدخال إصلاحات مختلفة و عميقة على الاقتصاد الوطني .¹

6.2. إصلاحات 1986 :

تاريخيا عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات كان أهمها ما حدث سنة 1986 . 1988 و ما جاء بعدها بشكل خاص ، تلك الإصلاحات شكلت مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر الاقتصادي حيث وضعت أسس و قواعد التحول إلى اقتصاد ال

ولقد أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال فترة السبعينات و بداية الثمانينات محدوديتها ، و عليه أصبح واجب إدخال تعديلات جوهرية على هذا النظام و ذلك سواء من حيث منهج التسيير أو مهام الجهاز المصرفي ، فسنة 1986 سجلت محاولة بلورة نظام مصرفي مبني على أساس الأخذ بالتدابير التجارية اللازمة في مجال متابعة القروض الممنوحة و تطبيق كافة الإجراءات اللازمة لضمان استرجاع القروض الممنوحة

في الوقت ذاته تمكن البنك المركزي من استعادته صلاحياته فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية بما

أداة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض

كما أعيد النظر في العلاقة التي تربط خزانة الدولة بالبنك المركزي ، حيث أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر فيما يقرره المخطط الوطني للقرض .²

7. مرحلة تحرير النظام المصرفي :

• إصلاحات 1990 المتعلقة بقانون النقد والقرض :

خلال قانون النقد و القرض 10/90 في 14 : 1990 الذي مثل قفزة نوعية في

الإصلاحات الاقتصادية ، من خلال اكتساب الأنظمة القانونية فيما يتعلق بالسياسة النقدية و المالية ، حيث أدخل إجراءات عمل و تسيير جديدة على النظام المصرفي تتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق ، و من بين أهم ما جاء به هذا القانون رد الاعتبار للبنك المركزي الجزائري ، من خلال منحه مسؤولية الإشراف و

طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2 لـج 2003 ، ص ص 177 – 178¹
ليطر بسمة، بوغنان فراخ، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، 2016 – 2017²

الرقابة، ويتبين ذلك من خلال الصلاحيات الممنوحة لمجلس النقد و القرض و كذلك محافظ بنك الجزائر و اللجنة المصرفية¹. و من أهم الأهداف التي ركز عليها هذا القانون :

- وضع حد للتدخل في القطاع المالي
- الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المستحدثة لمناصب العمل أو تلك التي تقوم على أساس تصدير التكنولوجيا وهذا حسب المادة (183)
- وضع القواعد التجارية بالنسبة للقطاع المصرفي من حيث إلغاء التمييز بين المتعاملين الاقتصا ؛
- مجال ممارسة المهنة المصرفية لرؤوس الأموال الوطنية الخاصة و الأجنبية يتم من خلالها تطبيق مبدأ

الإلا ٥

- إعطاء البنك المركزي سلطة تسيير النقود و القروض و الصرف و ذلك من خلال الإجراءات التالية :
- ✓ حسب ما تنص عليه المادة (4) صرنا بامتياز إصدار النقود
- ✓ بنك الجزائر مدعم بواسطة مجلس النقد و القرض الذي يعتبر في نفس الوقت مجلس الإدارة و الذي يمثل السلطة النقدية (19 44)
- إيجاد المرونة النسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنك و جعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات

و من أهم المبادئ التي وضعها هذا القانون :

- إلغاء حرية الخزينة العمومية في اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي ، كما كان في السابق حيث كانت تلجأ للنظام المصرفي لتمويل نفقاتها ، عن طريق ما يسمى بعملية القرض ، حيث كان يضطر لإصدار عملات جديدة و قد ركز هذا المبدأ على تحقيق الأهداف التالية :
- ✓ بنك المركزي عن الدور المتعاطم للخزينة².
- ✓ استرجاع البنك المركزي جميع الديون التي كانت لدى الخزينة .
- ✓ لكي تلعب السياسة النقدية دورها الحقيقي يجب توفير لها مناخ ملائم .
- ✓ استرجاع كل من البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية المتمثلة في منح القروض .
- ✓ ي القروض لم يعد يخضع لقواعد إدارة إنما لمفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع .
- ✓ ذ سلطة نقدية وحيدة عن أي جهة كانت و سميت مجلس النقد و القرض و الهدف من هذا كان :
- ضمان انسجام السياسة النقدية بجعلها سلطة واحدة .

بلعزوز بن علي، محاضرات في نظريات السياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، 86¹
أحمد هني، العملة و النقود، الطبعة الثانية، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، 139²

➤ تنفيذ هذه السياسة يجعلها مستقلة لتحقيق الأهداف النقدية.¹

✓ التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض ، و بذلك أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك ، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها كما أصبح بإمكانه توظيف مركزه كملجأ أخير للاقتراض وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي و بذلك أصبح المحدد للقواعد العامة للنشاط البنكي و معايير تقييم هذا النشاط.²

و بهذا يمكننا القول أن قانون 10/ 90 قد أحدث قفزة نوعية في السلطات الممنوحة لبنك الجزائر و الهياكل التابعة له حيث منحه استقلالية معتبرة و زوده بسلطة فعلية واسعة على كل البنوك التجارية و بنوك الاستثمار الأجنبي ، و لقد اعتبر البعض هذا القانون قد أفرط في منحه صلاحيات تقنية و مالية و هـ ما السلطة التنفيذية ، و ما قد ينشأ بينهما و بين السلطة النقدية في رسم السياسة المالية للدولة .

المطلب الثالث : هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد و القرض و الإصلاحات

جاء قانون النقد و القرض بإصلاحات جذرية غيرت هيكل النظام المصرفي ككل و تبعته إصلاحات جـ بهدف سد الفجوة و إزالة الأخطاء و النقائص التي مست النظام بحيث أصبح هذا الأخير يتكون من ما يلي :

1-البنك المركزي:

ت 11 من قانون النقد و القرض 10/90 البنك المركزي على أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و قد أصبح في ظل هذا القانون يسمى ببنك الجزائر يخضع هذا الأخير لقواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا مع غيره ، و رأسماله مملوك كلية للدولة ، له القدرة على فتح فروع و مراسلين في أي نقطة من التراب الوطني ، يمثل قمة النظام المصرفي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض و بنك الإئـ ار الوحيد على مستوى الجزائر و هو المسؤول عن السياسة النقدية و من مهامه تقديم السيولة المتاحة للبنوك و الخزينة العمومية .

2-الوك:

عرفها قانون النقد و القرض في المادة 114 بأنها أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية إجراء العمليات الموضحة في 110 لى 113 هذا القانون ، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت البنوك بها و التي تنحصر في النقاط التالية :

¹ 289

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 199

- العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الجمهور ؛
- القيام بمنح القروض ؛
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها ؛

تبر 111 الأموال المتلقاة من الجمهور الأموال التي يتم تلقيها من الغير على شمل ودائع مع اشتراط إعادتها بعد حق استعمالها ، ولا تعتبر أموال متلقاة من الجمهور كل الأموال التي بقيت في الحساب و تعود في أصلها لمساهمين يملكون على الأقل 5 نك لأعضاء مجلس الإدارة و كذلك الأموال الناتجة عن قرض المساهمة .

3-المؤسسات المالية:

عرفتها المادة 115 من قانون النقد و القرض بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الاموال من الجمهور بمعنى المادة 111 أي انها تقوم الى البنوك دون استعمال أموال الغير

4-الفروع الأجنبية

10/90 إنشاء فروع البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية و يعود منح التراخيص لمجلس النقد و القرض الذي يقرر المنح او الرفض وفق ما جاء في المادة 127 من القانون ، بحيث أن الترخيص خاضع لمعاملة بالمثل وفق ما جاء في المادة 130 ، بمعنى أن تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة للمؤسسات المالية و البنوك توجد مقراتها خارج الجزائر .

4- المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون النقد و القرض

بعد انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني و الأجنبي بعد عام 1998 و الذي تزامن مع انتهاء إنجاز برنامج التعديل الهيكلي و في نهاية العام 2001 أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من 26 مؤسسة عمومية خاصة و مختلطة و بالإضافة إلى بنك الجزائر و الخزينة العمومية و المصالح المالية للبريد و المواصلات ، و من المؤسسات المالية التي أنشأت :

● البنوك الجزائرية الخاصة :

- بنك الخليفة و تم اعتماده من قبل مجلس النقد و القرض بتاريخ 1998/07/27
- البنك التجاري و الصناعي الجزائري (BCIA) : 1998/09/27
- الجزائري البنكي (CAB) : 1999/10/28
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط (BGM) تم اعتماده في 2000/04/30 .

- البنوك الأجنبية الخاصة : اعتمد مجلس النقد و القرض 7 بنوك خاصة ؟أجنبية و بنك مختلط و هي
لي :

- تي CITE BANK تم اعتماده في 1998/05/18
- البنك العربي التعاوني ABC تم اعتماده في 1998/09/24
- ي NATEXIS A ; ANA BANQUE في 1999/10/27
- SOCIETE GENERALE في 1999/11/04
- بنك الريان الجزائري AL RAYAN ALGERIAN BANK في 2000/10/08
- البنك العربي ARAB BANK في 2001/10/15
- البنك الوطني لباريس BNP PARIABAS في 2002/01/31
- بنك البركة المختلط حيث أن رأسماله مشترك بين بنوك جزائرية عمومية بنسبة 51 بالمائة و بنوك سعودية خاصة بنسبة 49 بالمائة تم اعتماده في 1190/11/13 .

- 7 مؤسسات مالية هي :

- البنك الاتحادي تم اعتماده في 1995/05/07
 - السلام تم اعتماده في 1997/06/28
 - فينا لاب تم اعتماده في 1998/04/06
 - في 1998/08/08
 - البنك الدولي الجزائري في 2000/02/21
 - سوفي نانس بنك في 2001/01/09
 - القرض الايجاري العربي للتعاون في 2002/02/20
- و رغم انفتاح النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد و القرض إلا أن البنوك العمومية الستة بقيت مهيمنة على القطاع (2019/2018)

المبحث الثاني: بورصة الجزائر

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لبورصة الجزائر

1-نشأة بورصة الجزائر:

ظهرت فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية سنة 1987 في إطار الإصلاحات الاقتصادية وتم تأسيسها الفعلي 1990 ومنذ ذلك الحين وإلى غاية الوقت الحالي مرت هذه العملية بعدة مراحل نلخصها في ما يلي :

1-1-المرحلة التمهيدية: بعد تحصل معظم المؤسسات على استقلاليتها جاءت الحكومة حينئذ بمجموعة من الإجراءات على رأسها تأسيس ما يسمى بشركة القيم المنقولة (S.V.M) برأس مال قيمته(3200 00) هـ مجلس الإدارة المتكون من (08) أعضاء وقد تم في هذه الفترة إصدار عدة مراسيم تنفيذية منها:

-المرسوم التنفيذي رقم (169) في 21 1991 يشمل عدة تنظيمات لعماليات القيم المنقولة.

- (91-177) يوضح أنواع وأشكال القيم المنقولة وشروط الإصدار من طرف شركات

- (91-171) لـ

1-2-المرحلة الأولى: تم إصدار المرسوم التشريعي رقم (08-93) في 23 1993

التجاري، حيث تم تحديدي نوعية الأوراق المالية المتداولة وكذلك عدة قوانين متعلقة ببورصة الجزائر للقيم المنقولة ومن بينها:

-المرسوم التشريعي: (10-93) المؤرخ في ماي 1993

-المرسومين التنفيذيين رقم (175-94) (176-94) الصادرين في 31 1994 يـ¹ يـ¹ (10-93).

1-3-المرحلة الثانية:وهذه المرحلة تعرف بمرحلة التداول حيث تم فيها أول جلسة والتي كانت في شهر سبتمبر 1999 وتم تسعير فيه أول سهم وهو سهم الرياض و أول سند تم تسعيره هو سند سوناطراك في 1999.

¹عثمان علام، عز الدين حملة، بورصة الجزائر بين الركود وآليات التفعيل، الرياض للتجارة الاقتصادية، المجلد 04 02 اولحاج البويرة، 02 2018 103 102

2-تنظيم بورصة الجزائر: تتكون بورصة الجزائر من:

2-1-لجنة تنظيم عماليات البورصة و مراقبتها: أنشأت هذه اللجنة في 23 1993 بموجب المرسوم
ت. ب.ج (93-10) وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مهمتها حماية الادخار
في بورصة الجزائر والعمل على حسن السير والشفافية.

2-2-سلطة المراقبة و الحراسة و التحقيق: مهمتها التأكد من احترام الأعضاء للقوانين التي
بالإجراءات اللازمة عند حدوث مخالفات والعمل على حسن سير البورصة.

2-3-السلطة التأديبية و التحكيمية: تختص بدراسة مخالفة الالتزامات المهنية لأعضاء البورصة و مخالفة
الأحكام التشريعية و التنظيمية المطبقة.

2-4-شركة تسيير بورصة القيم: تتمثل مهامها في تنظيم عماليات إدخال الشركات إلى البورصة و التنظيم
المادي لجلسات التداول و كذا تسيير التفاوض و تحديد الأسعار و نشر المعلومات المتعلقة بعماليات التداول في

2-5-المؤمن المركزي على السندات: ولها عدة مهام من بينها:

-فتح وإدارة حسابات السندات الجارية لصالح مالكي لح

-تسهيل عملية توصيل و حفظ السندات من خلال القيام بالتحويلات من حساب لحساب آخر

-تنفيذ العماليات على السندات التي تقررها الشركات المصدرة.

-الائتمان المركزي على السندات وهذا عن طريق إزالة الطابع المادي لسندات الشركات المسعرة في بورصة
لج دي خطر ضياعها أو سرقتها أو إتلافها

2-6-ماسكو الحسابات حافظو السندات: وهم الوسطاء في عماليات البورصة)

ك (: ه ه :

-تطبيق العماليات على السندات

١ ...

-تنفيذ التعليمات التي يستلمها ك

2-7-الوسطاء في عماليات البورصة: بموجب المرسوم التشريعي رقم (93-10) المعدل و المتمم المؤرخ في 23 1933" يكلف الوسطاء في بورصة الجزائر بتوفير الخدمات الاستثمارية اللازمة حيث يتم اعتمادها من قبل لجنة تنظيم عماليات البورصة و مراقبتها، و قد تم تسجيل (11) وسيط ينشطون في بورصة الجزائر و ه: بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط بنك، القرض الشعبي الجزائري، بي أن بي باربا الجزائر، سوسبيتي جنرال الجزائر، تل ماركتس، بنك بركة الجزائر و بنك السلام الجزائر و من مهام الوسيط في عماليات البورصة:

نهـ

-التسيير الفردي للمحفظة المالية بموجب عقد مكتوب.

-التفاوض للحساب الخاص أو لحساب الغير.²

¹حنان سعدي، تحليل أداء سوق أسهم لبورصة الجزائر خلال فترة (2013/2019)، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 02 02 (2020 06) 73 72 71
²موقع لجنة عماليات تنظيم البورصة و مراقبتها www.cosob.org، تاريخ الاطلاع 07 جويلية 2022

المطلب الثاني: أسواق بورصة الجزائر وشروط القبول فيها:

1- أسواق بورصة الجزائر:

ك 03: التسعيرة الرسمية لبورصة الجزائر

ت ي ر

الصغيرة و المتوسطة

ي

سوق كتل الخزينة

حنان سعدي، تحليل أداء سوق الأسهم لبورصة الجزائر خلال الفترة (2013-2019) 74

ومن الشكل أعلاه يتضح أن أسواق بورصة الجزائر تنقسم إلى:

1-1- سوق سندات رأس المال: ك

● السوق الرئيسية: ب (04) ك :

- المتخصص في قطاع الصيدلة

- مؤسسة التسيير الفندقي الاوراسي: المتخصص في قطاع السياحة

- ز : متخصصة في قطاع التأمينات.

- : في

لج 03: الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

الا	القيمة الاسمية ()	/	ذ
5804511	200		
1702989	100		
6000000	250		الاوراسي
10000000	250		
25521875	200		

حنان شلغوم، تفعيل بورصة الجزائر بين الواقع والمأمول 666

● سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تم إنشائها في 12 2012. وهي تعتبر مصدر للحصول على رؤوس الأموال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند انطلاقتها و هذا من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من اجل توظيف استثماراتهم و أول مؤسسة تم إدراجها هي aom invest spa المتخصصة في

1-2- سوق سندات الدين: ي لي

● سوق السندات: وهي سوق مخصصة للحصول على أموال ضرورية من اجل التمويل خاصة بالسندات القابلة للتداول التي تصدرها الشركات ذات أسهم، وفي الوقت الحالي لا يحتوي هذا السوق على أي سند بعد نهاية استحقاق سندات مجموعة داخلي في سنة 2016

● سوق كتل الخزينة العمومية: تم إنشائها سنة 2008 و هي مخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية و تحتوي على 25 سند ذات فترات استحقاق (15 10 7) و تصدر هذه السندات عن طريق أسلوب مزايده يدعى "الأسلوب الهولندي" و يتم الاكتتاب عليها من طرف مختصين معتمدين من قبل المديرية العامة للخزينة العمومية.¹

2- شروط القبول في بورصة الجزائر:

● السوق الرسمي:

- يجب أن يكون الطابع القانوني للشركة ذات أسهم (spa)

- أن يتم نشر الكشوف المالية المعتمدة للسنوات الثلاث السابقة للسنة التي تم تقديم فيها طلب القبول

¹ حنان شلغوم، تفعيل بورصة الجزائر بين الواقع و المأمول، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد 08 02، جامعة قسنطينة، جوان 2021 666 665 666 <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/58/8/2/162421>، تاريخ الاطلاع 2022/07/04

- يجب أن يكون رأس المال الأدنى للشركة خمسة ملايين دينار جزائري (50000000)
- أن تكون الشركة حققت أرباح معتبرة في السنة التي تسبق تقديم طلب القبول إذا لم تعفيها اللجنة من هذا
- أن تعلم اللجنة بكل عماليات البيع و التحويل التي حدثت على عناصر الأصول قبل تقديم الطلب
- أن تعمل على الامتثال إلى كل شروط الكشف عن المعلوما
- أن تسوي النزاعات الكبرى بين المساهمين و المؤسسة
- أن تضمن التكفل بعماليات تحويل السندات
- 20% من سندات رأس المال للاكتتاب في مدة لا تتجاوز يوم الإدراج
- أن يتم تقديم تقييم للأصول يعده عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين أو خبير آخر ليس عضو في
- سوق السندات: تعتبر سندات الاستحقاق و السندات القابلة للتحويل إلى رأس المال و سندات المساهمة او أي سند آخر يخول الحق في سندات رأس المال كسندات دين ما عدا سندات كتل الخزينة التي يجب ان يكون سعر سندات الدين التي تتداول في البورصة مساويا على الأقل لخمسمائة دينار (500000000)
- سوق الشركات الصغيرة و المتوسطة:
- هذه الشروط لا تنطبق على الشركة التي تكون قيد الإنشاء خلال عملية اللجوء العلني للدخار
- فتح رأس المال 10% ن الإ
- أن تكون على شكل شركة ذات أسهم مع تعيين مستشار مرافق يسمى مرقى البورصة ه 5
- أن تطرح سندات رأس المال للاكتتاب بحيث يجب أن توزع على (50) مساهما على الأقل أو (03) مستثمرين من المؤسسات يوم الإدراج
- أن تنشر كشوفها المالية المصدقة للعامين الماضيين إذا لم تعفيها لجنة تنظيم عماليات البورصة و مراقبتها من هذا الشرط

المبحث الثالث : تقييم واقع بورصة الجزائر

المطلب الأول : واقع بورصة الجزائر

إن بورصة الجزائر حاليا تعاني من تدني مستويات التداول مقارنة بالمقاييس العالمية الموجودة .و أيضا من قلة الشركات المدرجة في هذه البورصة وهذا ما نتج عنه انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي و معدل التبعية لقطاع المحروقات و الذي يعتبر المورد الوحيد للاقتصاد الجزائري و كذا انخفاض معدلات الأرباح¹ و عليه كما اشرنا سابقا انه يوجد 05 شركات مسجلة في بورصة الجزائر حيث أن هذه الشركات لم تعرف نشاطات حقيقية في التداول والاكتتاب كما يوضح الجدول أدناه:

الجدول 04: مؤشرات أسعار بورصة الجزائر خلال شهر ماي

الأسهم	ن	أعلى سعر ()	()	متوسط سعر مرجح ()
ز	379	360	366 07	377 06
	/	/	/	/
ا سي	/	/	/	/
	1437	1307	1347	1437
	541	543	543 46	544

: موقع بورصة الجزائر، الموقع الالكتروني <https://www.sgbv.dz/commons/ar/document/document350036893.pdf> : الأ

2022/07/04

¹حساني بن عودة، واقع و افاق السوق المالي في الجزائر دراسة حالة بورصة الجزائر، مجلة التنوع الاقتصادي، المجلد 3، ع1، عين
2022 93 ، تاريخ النصف <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/809/3/1/189494>

2022/07/05

لج 05: مؤشرات نشاط بورصة الجزائر خلال شهر ماي 2022

بير %	2022	2022	
%8 33	13	12	
-10 46%	214	239	الأي
%65.01	207812	125939	حجم الأوامر المعروضة للشراء
-44 13%	156311	279785	حجم الأوامر المعروضة للبيع
-81 29%	3501093	18713382	قيمة التداول
-87 38%	4485	35537	حجم التداول
-36 67%	19	30	
-40%	1 5	2 5	المعدل اليومي للصفقات
-82 73%	269314 8	1559448 5	المعدل اليومي لقيمة التداول
-88 35%	345 00	2961 41	المعدل اليومي لحجم التداول

موقع بورصة الجزائر، الموقع الإلكتروني <https://www.sgbv.dz/commons/ar/document/document350036893.pdf> تاريخ الاطلاع

2022/07/05

الجدول انخفاض قيمة التداول خلال شهر ماي 2022 (3501093) بـ
: (18713382) بإنخفاض قدره (-81 29%)، وهذا نتيجة انخفاض حجم التداول من (35537)
شهر افريل إلى (4485) عملية خلال شهر ماي مع انخفاض عدد الصفقات من (30) صفقة خلال شهر
: لي (19)

و يعود هذا الانخفاض في بورصة الجزائر إلى عدة أسباب منها هيمنة القطاع العام على الاقتصاد
الجزائري وهذا بسبب تأخر السلطات الجزائرية في تطبيق الخوصصة للمؤسسات والتي كان يعول عليها كثيرا
في تنشيط البورصة وهذا الأمر زاد من عرقلة نموها وتطورها، و عدم تنوع الأوراق المالية بسبب قلة
الشركات المدرجة في البورصة ، و أيضا غياب الشفافية وضعف النظام المعلوماتي و هذا يمثل صعوبة
للمستثمر في الحصول على المعلومات على الشركات المدرجة في البورصة وهذا الأمر يؤثر بالسلب على القرار
الاستراتيجي اب ثقافة البورصة في المجتمع الجزائري و هذا راجع إلى عدم تعامل الجمهور
الجزائري مع هذا النوع من الأسواق المالية مسبقا.¹

لج 06: نشاط الوسطاء في عمليات بورصة الجزائر (حج)

الوسطاء في عملية البورصة	شراء الزبائن	شراء غير الزبائن	بيع غير الزبائن	:
BADR	/	/	/	/
BDL	/	/	/	962
BEA	/	/	/	/
BNA	/	/	/	/
BNPPED	81	/	/	1400
CNAP-BANQUE	/	/	/	1004
CPA	4404	/	/	1119
SGA	/	/	/	/
TELL MARKETS	/	/	/	/
AL SALAM BANQUE	/	/	/	/

الجزائر ، الموقع الالكتروني: <https://www.sgbv.dz/commons/ar/document/document350036893.pdf> تاريخ الاطلاع

2022/07/05

لج (10) و وسطاء في بورصة الجزائر من بنوك و مؤسسات مالية

حيث حيث نلاحظ ضعف شديد في نشاط الوسطاء، فقط وصل حجم البيع للزبائن لبنك و التنمية المحلية

BDL (962) هـ (523328) في شهر ماي مقابل (1119) عملية تداول للقرض الشعبي

الجزائري بقيمة قدرها (380516) في حين انه قام بشراء (04404) عملية للزائن بقيمة (3471852)

BNPPED لى (81) : (29241) (1400)

(593913).

المطلب الثاني: تحليل بورصة الجزائر

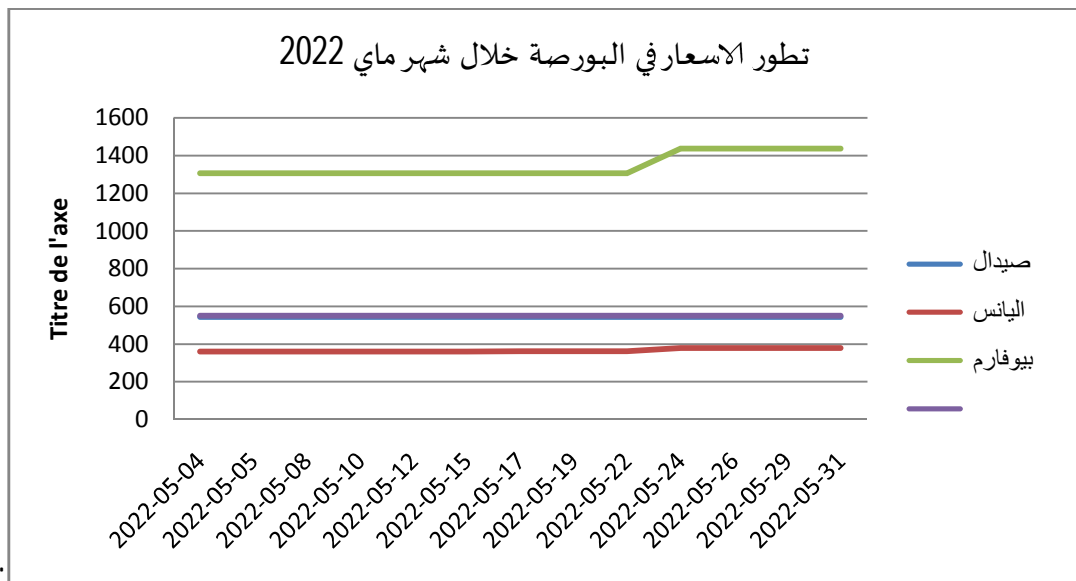
لي جدول يبين تطور أسعار بورصة الجزائر:

الجدول 07: أسعار بورصة الجزائر خلال شهر 2022

الاوراسي	اليانيس	البيوفارم	صيدال	التاريخ
550	1307	360	543	04/05/2022
550	1307	360	543	05/05/2022
550	1307	360	543	08/05/2022
550	1307	360	543	10/05/2022
550	1307	360	543	12/05/2022
550	1307	360	543	15/05/2022
550	1307	361	543	17/05/2022
550	1307	361	544	19/05/2022
550	1307	361	544	22/05/2022
550	1437	379	544	24/05/2022
550	1437	379	544	26/05/2022
550	1437	379	544	29/05/2022
550	1437	379	544	31/05/2022

: موقع بورصة الجزائر، الموقع <https://www.sgbv.dz/ar> تر ن م : 2022/07/08 الشكل التالي يبين تطور الأسعار

ك 04 يوضح تطور الاسعار في بورصة الجزائر خلال شهر ماي



لمصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول أعلاه

ومن خلال الجدول رقم و الشكل رقم نلاحظ :

-بالنسبة لصيدال و اليانس للتأمينات و بيوفارم لم يكن هناك تغير يذكر في الأسعار فقد ضلت الأسعار ثابتة في النصف الأول من شهر ماي 0 حيث بلغت الأسعار (543) z (360) z (1307) بالنسبة لبيوفارم و ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا في النصف الثاني من شهر ماي لتصل إلى (544) (379) بالنسبة لاليانس و (1437) z . أما بالنسبة لشركة الاوراسي المتخصصة في الفندقية فلم تتغير الأسعار فيها طيلة شهر ماي بقيمة (550).

2- تطور مؤشر البورصة لشهر ماي 2022

فيما يلي جدول يوضح مؤشرات البورصة لشهر ماي 2022

لج 08: مؤشرات القيمة السوقية لشهر ماي 2022

()	:
46264953355	04/05/2022
46264953355	05/05/2022
46264953355	08/05/2022
46264953355	10/05/2022
46264953355	12/05/2022
46264953355	15/05/2022
46274240572	17/05/2022
46274240572	19/05/2022
46274240572	22/05/2022
49769254228	24/05/2022
49769254228	26/05/2022
49769254228	29/05/2022
49769254228	31/05/2022

موقع بورصة الجزائر الموقع الالكتروني: <https://www.sgbv.dz/ar/> : 08/07/2022

و الشكل التالي يوضح تطور الاسعار في بورصة الجزائر خلال شهر ماي:



من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول أعلاه

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن مؤشرات البورصة لم تشهد تغير منذ اول يوم من شهر ماي حتى 2022/05/15 (46264953355) في 2022/05/17 عرفت ارتفاعا لي (46274240572) حتى 2022/05/24 : ارتفعت لتصل إلى (49769254228) حتى نهاية الشهر

المطلب الثالث: دور القطاع المصرفي في الارتقاء في البورصة:

– تعدد الفعاليات المصرفية للقطاع المالي و المصرفي حيث يجب أن تقوم البنوك و المصارف خاصة بأعمال مصرفية و أنشطة استثمارية متنوعة حتى لا تكون خاضعة لنظام موحد و بالتالي تلعب دورا رئيس في إنشاء و ترقية بورصة الأوراق المالية و هذا من خلال العناصر التالية:

- يعد الجهاز المصرفي المرأة الحقيقية للادعاء الاقتصادي حيث يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات تجاوبا سريعا مع التغيرات الاقتصادية و تحاول التكيف معها
- تلعب المؤسسات المالية و المصرفية دور الوساطة في السوق المالي فهي تعتبر وسيط لصالح الغير حيث تساعد من خلال الصفقات التي تتم داخلها و خارجها

- تعتبر القطاعات المصرفية الأكثر تطوراً وكفاءة وقدرة على التفاعل الإيجابي مع مختلف التطورات المحلية والعالمية من جهة ومن جهة أخرى الأخذ بأسباب الاندماج المتزايد في العولمة
- يعتبر الجهاز المصرفي من أبرز قطاعات الاقتصاد الوطني حيث انه يمتلك تأثير اجتماعي يمتد الى مختلف شرائح المجتمع من خلال المهام التي تقوم بها مختلف المؤسسات والهيئات المالية وما يترتب عنها من نتائج
- البنوك المتخصصة المساهمة في إنشاء مؤسسات جديدة في السوق الأولية للأوراق المالية و تتولى أيضاً تسويق الأوراق المالية الجديدة في سوق التداول
- يمكن للقطاع المصرفي توجيه عملائه للاستثمار في الأوراق المالية من خلال الائتمان و التسهيلات الممنوحة بشراء الأوراق المالية و هذا يساعد على تدوير محافظ الأوراق المالية من خلال شراء الأوراق المالية التي تطرح للاكتتاب العام و هذا الأمر يساعد على توسيع قاعدة الملكية المجتمعية لشركات المساهمة و المدرجة في البورصة و عندما تقوى هذه الشركات و تبدأ في العمل يكون المستثمرون قد اطمئنوا إلى استقرار هذه الشركة فيزداد الطلب على أسهمها فتتولى هذه البنوك إعادة طرح الأسهم للبيع بالسعر السوقي
- إنشاء الجهاز المصرفي ما يسمى "صناديق الاستثمار" و هذا تحت إشراف البنك المركزي حيث تقوم هذه الصناديق بتجميع مدخرات الأفراد و توجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق سياسة توجيه

خاتمة

تقوم الأسواق المالية بدور مهم في حشد المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، حيث تعمل على الربط بين الفئات التي لها فائض مالي والبحث عن أماكن استثمار هذه الأخيرة وبين فئات العجز المالي التي تبحث عن التمويل، ومن أجل قيام الأسواق المالية بأعمالها يجب أن يتواجد القدر الكافي من المعلومات حول الأوراق المالية المتداولة التي تصف السوق بالكفاءة، حيث تمثل هذه الأخيرة أهم مؤشرات نجاح وقوة الأسواق المالي، فهي تعمل على وضع في أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق.

ولنجاح عمل البورصة وجب تدخل فئات متخصصة في المعاملات المالية والتي تسمى بفئة الوساطة المالية والتي تحتل مكانة هامة ضمن السوق المالي، حيث شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا من خلال نوعية وحجم الخدمات التي تقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين، كما أنها تسعى إلى تطوير البورصة من خلال الزيادة في كفاءتها وفعاليتها.

للجهاز المصرفي دورا هاما في تطوير وتنشيط البورصة لأنه يدعم السوق، حيث تعمل البنوك على تغطية الإصدارات وإدارة محافظ القيم المنقولة، كما أنها تقوم بدور الوسيط بين الزبائن وعمليات البورصة، وعمل البنوك بهذا الدور بكل حرية سوف يزيد قوة الجهاز المصرفي الذي قامت به البورصات في الدول الأجنبية خاصة المتطورة منها.

نتائج الدراسة:

للجهاز المصرفي دورا هاما في تطوير وتنشيط البورصة لأنه يدعم السوق، حيث تعمل البنوك على تغطية الإصدارات وإدارة محافظ القيم المنقولة، كما أنها تقوم بدور الوسيط بين الزبائن وعمليات البورصة، البنوك بهذا الدور بكل حرية سوف يزيد قوة الجهاز المصرفي الذي قامت به البورصات في الدول الأجنبية خاصة المتطورة منها.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المتمثلة فيما يلي:

- تعمل بورصة القيم المنقولة على تحقيق الكفاءة في توجيه الموارد إلى النشاطات التي لها أكبر ربح، خاصة البنوك التجارية التي تعمل على ذلك وهذا ما يؤدي إلى نمو وتطور الاقتصاد؛
- وجب إلتزام المؤسسات التي تدرج في البورصة من أجل تداول أوراقها المالية بالشروط التي تضعها لجنة تنظيم البورصة، حيث أن للجهاز المصرفي علم بالوضع المالي لهذه المؤسسات كونه يتعامل معها كثيرا، يمكن أن يزود بها بنك المعلومات في السوق المالي حتى تتحقق لها الكفاءة للدخول إلى البورصة؛

- يعمل الجهاز المصرفي على إنشاء صناديق الاستثمار وذلك من أجل تجميع المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات طويلة الأجل وهكذا يساهم في سوق الأوراق المالية؛
- تسعى البنوك جاهدة من خلال تأديت دور الوسيط بين مختلف المتعاملين وهذا لقلّة مؤسسات مالية متخصصة في الوساطة المالية؛
- مازالت بورصة الجزائر في تمويل الاقتصاد الجزائري ضئيلة، وهذا ليس راجع إلى حداثة نشأتها فقط، وإنما يعود السبب في ذلك إلى مجموعة من العراقيل التي أدت إلى جمودها والتي أدت إلى تدهورها، ومن بين هذه العراقيل ما يلي:
- ✓ قلة المؤسسات المقومة في السوق المالي الجزائري بالإضافة إلى محدودية الأصول المالية المتداولة في البورصة، والتي تتمثل معظمها في الأسهم العادية والسندات العادية فقط، وهذا ما يؤكد عدم تطور بورصة الجزائر وكذلك انخفاض الوعي الاستثماري فيها.
- ✓ احتياج إلى الوساطة المالية التي تعمل على تفعيل دورها في تنشيط البورصة، حيث نجد في بورصة الجزائر عدد قليل من المؤسسات الوسيطة التي تعمل على مستوى البورصة، ألا وهي البنوك تنوع في المؤسسات الوسيطة يؤدي إلى الإنعكاس السلبي في حجم ونوعية المعاملات المالية وبالتالي يؤدي إلى تدهور عمل بورصة الجزائر.
- ✓ غياب الثقة لدى الأفراد في البورصة وكذلك عدم توفر المعلومة اللازمة لشفافية السوق، مما يؤدي

توصيات الدراسة:

- ضرورة وضع عدد كبير من المؤسسات المالية في بورصة الجزائر التي تساهم بدورها في تنشيطها؛
 - قيام بورصة الجزائر باستقطاب مؤسسات القطاع الخاص، مما يؤدي إلى زيادة المتعاملين وبالتالي
- ذ
- العمل على تحقيق التكامل بين البنوك والبورصة من أجل ضمان تدفق رؤوس الأموال؛
 - إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم وذلك من خلال بعث سوق الأسهم تدريجياً؛
 - تشجيع الأفراد على وضع الثقة في البورصة وذلك من خلال تعريف المهتمين بالشركات والعمليات التي تتم في البورصة، وكذلك من خلال إظهار أهمية البورصة والدور الذي تقوم به من أجل تطوير

الا

قائمة

المصادر والمراجع

- محمد مصطفى نعم إدارة البنوك ، الطبعة الأولى ، الابتكار للنشر والتوزيع ، عمان ، 2019.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الإ : 2007 .
- د محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة لبنوك، الطبعة الأولى، هج للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006.
- فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري () هي تراحي (، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2000.
- مصطفى كمال طه ، أ. زائل أنور بندق ، الأوراق التجارية و وسائل الدفع الالكترونية الحديثة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013.
- أحمد هني، العملة والنقود، الطبعة الثانية، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- بلعوزين علي ، محاضرات في نظريات السيد لـ لـ 2004.
- بلعوزين علي، محمودي الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد، الجزائر، دار الخلدونية، 2018.
- جهان جمال، عالم البورصة دراسة تحليلية تعليمية بسيطة، الطبعة الثالثة، مصر، مركز الدراسات الإ 2011.
- خالد احمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله ألعبيدي مدخل إلى الأسواق المالية، الطبعة : 2013، دار الأيام للنشر والتوزيع.
- إسلام عبد القادر عثمان ، القروض البنكية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2017.
- حسن أحمد عبد الرحيم ، اقتصاديات النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، هـ 2007 .
- خنفوسي عبد العزيز، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي ، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن ، 2016.
- مصطفى يوسف كافي و آخرون، أسواق مالية و مصرفية، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- أحمد محمد غنيم ، إدارة البنوك تقليدية الماضي و الالكترونية المستقبل ، المكتبة العصرية ، 2007 .
- أنس البكري ، د. وليد الصافي ، النقود و البنوك (بين النظرية و التطبيق) ، دار المستقبل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2009 .
- سلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005.
- دريد كامل آل شيب، الأسواق المالية و النقدية، الطبعة الأولى، 2012، دار المسير للنشر والتوزيع و الطباعة.
- سامر بطرس جلدة ، النقود و البنوك ، دار البداية ناشرون و موزعون ، الطبعة الأولى ، 2009.

جلدة ، البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 .
سليمان بوفاسة ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2018
سيد سالم عرفة ، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، 2000 . مطبعة الإشعاع الفني .
شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من المنظور الإسلامي-دراسة تحليلية نقدية، دمشق، دار
2001.

الإ
" ، الطبعة الأولى، 2000، لإسكندرية، مكتبة ومطبعة
ني.

طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .
طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2 لجز 2003 .
طه طارق ، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية ، الإسكندرية ، 2000 .
عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات
تطويرها، الطبعة الأولى الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008.

عبد الكريم احمد قندوز، المشتقات المالية، 2013، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع .
عبد الله خبايا ، الاقتصاد المصرفي ، دار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2013 .
عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود و البنوك الأساسية و المستحدثات ، الدار الجامعية للنشر
د ه .

عثمان علام، عز الدين حملة، بورصة الجزائر بين الركود و آليات التفعيل، الرياض للتجارة الاقتصادية،
04 02 معة اكلي محند اولحاج البويرة، 02 2018

عصران جلال عصران، الاستثمار و التمويل و استراتيجيات تسعير الأوراق المالية، الإسكندرية، دار التعليم
لج عي 2012.

فاروق تشام، أهمية الإصلاحات المصرفية و المالية في تحسين أداء الإقتصاد، جامعة وهران، 2002.
فريد بخراز، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2015 .
فوزي محمد سامي ، شرح القانون التجاري للأوراق التجارية " لجز ن " ، دار الثقافة للنشر و التوزيع،
2009.

فيصل محمد الشواور، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأ
الأولى، الأردن، دار وائل للنشر التوزيع.

قدي عبد المجيد و آخرون، قراءة الأوضاع الاقتصادية باستخدام المؤشرات البورصية مع دراسة حالة مؤشر

- قصارى حسينة ، شلابي جميلة ، دور الأوراق التجارية في الاقتصاد دراسة حالة الكمبيوتر، لنيل شهادة الدراسات التطبيقية ، جامعة مركز البويرة ، 2003 – 2004 .
- ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
- متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في العالم الموازي، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر نا 2010.
- محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، الطبعة الثانية، عمان دار الشروق للنشر د 2007.
- محمود يونس وآخرون ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر ، الطبعة الأولى ، مصر .
- مصطفى محمد كافي، تحليل وإدارة بورصة الأوراق المالية، سوريا، دار محمد رسلان، 2014.
- مصطفى يوسف كافي وآخرون، أسواق مالية و مصرفية، الطبعة الأولى، 2017، الأردن، دار الإعصار العلمي للنشر .
- مؤيد عبد الرحمن الدوري و آخرون ، إدارة المشتقات المالية، الطبعة الأولى، الأردن، احراء للنشر د 2012.
- جي ل، مبادئ الاستثمار في أسواق التمويل، الطبعة الأولى، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.
- هشام جبر ، إدارة المصارف ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، 2008 .
- وليد صافي، انس البكري، الأسواق المالية و الدولية، الطبعة الأولى، عمان دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2012.
- :
- بوسكاني رشيد، معوقات الاسواق المالية العربية و سبل تفعيلها، رسالة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- حربزي رابح، سوق الأوراق المالية ()، والأدوات المالية محل التداول فيها، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.
- سليم جابو، تحليل حركة أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية-دراسة حالة للأسهم المتداولة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة بين 2001-2010 يرك الا :
- التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2011/2012.
- صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة الجزائر (3) 2011/2012.

- . هدى زمولي ، د . عواطف مطرف ، مكانة البنوك و تغير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية و المصرفية ، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال مجلد 04 02 2021 .
- يزة بن سمينة ، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، بسكرة ، 2002 – 2003 .
- فتيحة ابن بوسحاقي، بورصة الجزائر، واقع وأفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر 2003/2002 .
- قبايلي حورية ، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، تخصص فرع تسويق ، جامعة الجزائر 3 2013 – 2014 .
- لعيطر بسمة، بوعنان فراح، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، 2016 – 2017 .
- مونية سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة و دورها في الاقتصاد الوطني دراسة حالة بورصة ماليزيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014 .
- نابي فاطمة الزهراء ، الجهاز المصرفي و آثاره في تنشيط السوق المالية ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر ك يمي ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، مستغانم ، 2018 – 2019 .
- نوي نور الدين ، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص النقود و المالية ، جامعة الجزائر ، 2008 – 2009 .
- مداحي محمد، محاضرات في الأسواق المالية، موجهة لطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم تير 2018/2017 .
- :
- إيمان الشحات ، مصطفى محمد ، المعاملات المتعلقة بالأوراق التجارية و الفقه الإسلامي ، مجلة الدراسات العربية ، كلية العلوم ، .
- حساني بن عودة، واقع و افاق السوق المالي في الجزائر دراسة حالة بورصة الجزائر، مجلة التنوع الاقتصادي، حنان سعدي، تحليل أداء سوق أسهم لبورصة الجزائر خلال فترة (2013/2019)، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 02 لـج 02 (2020) .
- منصوري عبد الله ، صالح صبرينة ، دراسة القطاع العمومي الجزائري من خلال تقييم الأداء و قياس الكفاءة ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية مجلد 3 1

المواقع الإلكترونية:

مؤشرات أسواق الأوراق المالية، دراسة حالة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية،
الاقتصادية وعلوم التسيير، 11 06/01/2011

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/63/11/11/6118>، تاريخ التصفح 2022/06/18

حنان شلغوم، تفعيل بورصة الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية،
08 02، جامعة قسنطينة، جوان 2021.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/58/8/2/162421>، تاريخ الاطلاع 2022/07/04

عون الله سعاد، دراسة حالة مؤشرات بورصة ناسداك خلال فترة (2019/2009) 15

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/101/15/1/15312001> 2011

غراية زهيرة وآخرون، التحليل القياسي لاستجابة مؤشرات الأسواق المالية لدينامكية مؤشر داو جونز
الصناعي، مجلة أداء المؤسسات

لج : <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/103/1/2/100401>، 2022/07/02

3 1 2022، الموقع الإلكتروني 93

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/809/3/1/189494>، تاريخ التصفح 2022/07/05

محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

مقالة على موقع الشرق، الموقع الإلكتروني <https://m.al-sharq.com/opinion/22/02/2015>

الإ: 2022/07/05

11 06/01/20 2016 358

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53430>، الإ: 2022/07/02

موقع لجنة عماليات تنظيم البورصة ومراقبتها الموقع الإلكتروني www.cosob.org، الإ: 07

2022

www.droit-dz.com

www.startimes.com

ملخص:

لدى الجهاز المصرفي أهمية بالغة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تكبر هذه الأهمية مع مرور الزمن وهذا وفق التطورات التي تطرأ على القطاع الاقتصادي وكذلك التحولات الكبيرة التي تحدث في القطاع المالي .

فالبنوك تقوم بتقديم خدماتها وذلك من أجل تسهيل المعاملات المالية، باعتبار أن الأفراد اعطي إه للبنوك، فقد ظهرت البورصة في مختلف دول العالم كأداة لتمويل مختلف الاستثمارات الفردية وتنفيذ خطط التنمية القومية لما شاهده من تطور ونمو في الأدوات الاستثمارية، وفي ظل النمو الاقتصادي تطورت العلاقة التي تربط بين البنوك والسوق المالي حيث حفزت هذه العلاقة على الزيادة في النمو الاقتصادي ونعزز استثمارات المتعاملين، كما أن الجهاز المصرفي يلعب دورا كبيرا في تفعيل وتنشيط البورصة لأنه يدعم السوق، كونه يقوم بدور الوسيط بين المتعاملين والبورصة، حيث أن عمله بهذا الشكل يؤدي إلى الزيادة من قوته.

الكلمات المفتاحية: السوق المالي، البورصة، الجهاز المصرفي، البنوك.

Summary :

The banking system has great importance in various economic sectors, as this importance grows with the passage of time and this is in accordance with the developments that occur in the economic sector as well as the major transformations that occur in the financial sector in general.

Banks provide their services in order to facilitate financial transactions, given that individuals have given wide attention to banks, the stock market has appeared in various countries of the world as a tool for financing various individual investments and implementing national development plans due to the development and growth in investment tools, in light of economic growth, the relationship between banks and the financial market has developed, as this relationship has stimulated an increase in economic growth and the strengthening of dealers' investments, the banking system also plays a major role in activating and revitalizing the stock exchange because it supports the market, it acts as an intermediary between the dealers and the stock exchange, as its work in this way leads to an increase in his strength.

Keywords: financial market, stock exchange, banking system, banks.